مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٢

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد سبوريس
	رواندا	السيد أوباليجورو
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

خطة للسلام

ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (S/1995/1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

الإعراب عن التعاطف لحكومة اليابان وشعبها بمناسبة الزلزال الأخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في بداية هذه الجلسة أن أعرب، باسم مجلس الأمن، عن تعاطفنا العميق مع اليابان حكومة وشعبا بمناسبة المأساة الكبرى التي ألمت بها نتيجة الزلزال المدمر الذي وقع غرب البلاد. وإنني لمتأكد من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن شعورنا العميق بالصدمة والحزن ازاء الخسائر الفادحة في الأرواح، والأضرار المادية الهائلة التي أصابت اليابان، وأرجو من ممثل اليابان أن ينقل الى حكومته حزننا وتعازينا القلبية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

خطة للسلام

ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (S/1995/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في هذه الجلسة، يبدأ مجلس الأمن النظر في الوثيقة S/1995/1. والمجلس يرغب في معرفة استجابة أعضائه وكذلك آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام. وبناء على نقاش اليوم سيقرر مجلس الأمن أفضل السبل لمواصلة النظر في هذه الوثيقة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وأوكرانيا وايرلندا وباكستان والبرازيل وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجماهيرية العربية الليبية ورومانيا وسري لانكا وسلوفينيا وسيراليون وكندا وكولومبيا ولاتفيا وماليزيا ومصر والنرويج ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بتلر (استراليا) والسيد زلينكو (أوكرانيا) والسيد هايس (ايرلندا) والسيد ماركر (باكستان) والسيد فالي (البرازيل) والسيد ربين (بلجيكا) والسيد باشوفسكي (بلغاريا) والسيد فلوسوفيتش (بولندا) والسيد باتو (تركيا) والسيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد شيريلا (رومانيا) والسيد رودريغو (سري لانكا) والسيد تورك (سلوفينيا) والسيد بانغورا (سيراليون) والسيد فاولار (كندا) والسيد أندرفو غارسيا (كولومبيا) والسيد بومانيس (لاتفيا) والسيد رجالي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد كيتنغ (نيوزيلندا) والسيد سرينيفاسان (الهند) والسيد ناثون (هنغاريا) والسيد بيغمان (هولندا) والسيد مارو ياما (اليابان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة المعنونة: "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة" والتي نشرت تحت الرمز S/1995/1.

المتكلم الأول ممثل المملكة المتحدة وأعطيه الكلمة.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أكون أول المتكلمين في نقاش يتضح من طول قائمة المتكلمين أنه يثير قدرا كبيرا من الاهتمام.

أود أن أشيد بسفير فرنسا الذي وصف هذا النقاش، في الشهر المنصرم، بأنه نوع النقاش الذي ينبغي أن نجريه في جلسة علنية قبل أن نشرع في مناقشة جادة للمتابعة. وأعتقد أن من المشجع جدا أن الاستجابة كانت قوية وأن البلدان التي ستتكلم في هذا

النقاش تمثل قطاعا عريضا من البلدان التي تسهم بشرف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم على مر السنين. وسيكون من المهم للغاية حقا أن نستمع الى آرائها.

قبل أقل من ثلاث سنوات بقليل، جلس رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجور، حيث تجلسون الآن، سيدي الرئيس؛ وفي نهاية أول اجتماع قمة في تاريخ مجلس الأمن قرأ البيان الرئاسي الذي أذن بإعداد التقرير الذي عرف فيما بعد بـ "خطة للسلام". وذلك التقرير قدم للأمم المتحدة رؤيا جديدة عن دورها في أمر السلم والأمن الدوليين، ومجموعة من المفاهيم - مثل بناء السلم بعد انتهاء الصراع - التي يعد استخدامها الشائع اليوم شاهدا على مدى التقدم الذي أحرزناه في السنوات الثلاث الأخيرة.

إن ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام والتي نبحثها اليوم تستكمل خطة السلام الأصلية، وأود أن أقول بداية إن حكومتي ترحب بهذه الورقة بحرارة، لأهميتها ولحسن توقيتها. فهي حسنة التوقيت ليس فقط لأن سنة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد بدأت لتوها، بل أيضا لأن من الصواب، بعد سنتين من نشر "خطة للسلام" أن نفكر في التقدم المحرز والشوط الذي ما زال يتعين قطعه الى أن تصبح الأمم المتحدة جهازا فعالا للأمن الجماعي كما كان يأمل مؤسسوها. وهي هامة لأن الأمم المتحدة، في السنوات التالية لنشر التقرير الأول، تواجه تحديات متزايدة وبخاصة في الصراعات الدائرة داخل الدول، وتحتاج الى التعلم من نجاحاتها واخفاقاتها. وهي مهمة أيضا لأن الأمين العام في هذه الورقة الجديدة قدم عددا من الاقتراحات العملية لتحسين أداء الأمم المتحدة في ضوء تلك التجربة. وحكومتي بوسعها أن تؤيد بحرارة عددا كبيرا من تلك الاقتراحات، وبطريقة تكمل ما سيقوله باسمنا في هذا الصدد سفير فرنسا الذي سيتكلم في هذا النقاش نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

لقد ناصرت المملكة المتحدة منذ زمن طويل أن تلجأ الأمم المتحدة على نحو متزايد الى الاجراءات الوقائية. وهذا النوع من الاجراءات يتخذ الآن أكثر مما كان يتخذ منذ بضع سنوات، كما نرى أن هيكل وممارسات ادارة الشؤون السياسية تطورت في الاتجاه الصحيح. ولكننا نؤمن بأن الأمم المتحدة ما زال بإمكانها أن تكون أكثر ابداعا وأكثر اقداما على العمل. وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التنسيق بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، لتحديد الأزمات المحتملة، وأن يتوفر استعداد أكبر للتصدي لهذه الأزمات مبكرا قبل أن تستفحل وتتحول الى صراعات مسلحة. وفيما يخصنا، فإن الحكومتين البريطانية والفرنسية أعربتا معا عن استعدادهما لتقديم بعثات وقائية ومعدات وأفراد، تتراوح بين الشخصيات الدبلوماسية ذات المكانة، التي يشير اليها الأمين العام في ورقته، والدعم السوقي والخبراء والمترجمين الشفويين. وقد قدمنا للأمانة العامة بالفعل قوائم مفصلة بأولئك الأشخاص. وآمل أن تحذو سائر الدول الأعضاء حذونا، وأن تأخذ به الأمانة وتستخدمه.

قد يكون منع نشوب الصراعات أقل تكلفة من حسمها بعد اندلاعها، ولكنه، كما يقول الأمين العام، ليس بلا تكلفة. واذا كنا غير مقتنعين بمسألة اعتماد مبلغ ثابت للطوارئ يخصص للأنشطة الوقائية في الميزانية العادية، فإننا مستعدون للنظر في تحقيق زيادة صغيرة في الاعتماد الحالي المخصص للأنشطة غير المتوقعة والأنشطة غير العادية، واتاحته لجميع الأنشطة الوقائية وأنشطة صنع السلام. ويمكن أن ننظر أيضا في اللجوء بصورة أكبر للاسهامات الطوعية لتمويل البعثات الوقائية الأطول أجلا. ونحن نقدر قيمة بعثات الدعم الصغيرة التابعة للأمم المتحدة، كتلك التي وزعها الأمين العام في بوروندي، ونعتقد أن حالات أخرى ستستجد قد يفيد فيها اتباع ذلك النموذج.

من المحزن أن الإجراءات الوقائية لن تكون فعالة في جميع الأوقات. وستظل هناك حاجة إلى عدد كبير من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونتفق مع الأمين العام بأنه ينبغي وضع خط واضح بين حفظ السلام وإنفاذ السلم. ومن الواضح بالمثل بالنسبة لبلدي، الذي هو حاليا رابع أكبر مساهم بقوات في عمليات حفظ السلام التي تضطع بها الأمم المتحدة، أن حفظ السلام من الأرجح أن يكون ناجحا عندما يكون محايدا على نحو صارم ويستند إلى قبول الأطراف. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة، وكذلك عدد من الدول الأعضاء، بما فيها المملكة المتحدة، بالقدر الكبير من العمل لتطوير مذهب عسكري لحفظ السلام الحديث والمتعدد الأبعاد تابع للأمم المتحدة ويقوم على هذه المبادئ الأساسية.

وتؤيد حكومتي معظم تعليقات الأمين العام حول قيادة عمليات حفظ السلام والتحكم بها. فوحدة القيادة حيوية. ولكن ذلك يجب أن يستكمل، كما يسلم الأمين العام، بأتم قدر ممكن من المعلومات إلى البلدان المساهمة بالقوات، في الميدان وهنا في نيويورك على حد سواء. وفيما يتصل بالمقر، آمل أن يتاح من جديد، حالما تسمح الموارد بذلك، تقرير الحالة الأسبوعي لأعضاء المجلس وللبلدان المساهمة بالقوات. لقد كان هذا التقرير أداة حيوية للمعلومات بالنسبة لهاتين الجهتين. وفي الميدان، نحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك لإبلاغ ومشاورة قادة الفرق، أو الممثلين العسكريين الوطنيين المخصصين لمقر البعثة، عن التخطيط التشغيلي وصنع القرارات.

وهناك حاجة أكبر أيضا إلى المعلومات ذات النوعية الأفضل والتي تقتصر على البلدان المساهمة بالقوات. وسكان الأقاليم التي توزع فيها عمليات الأمم المتحدة يجب تزويدهم بمعلومات موثوق بها وحيادية. ولقد طالب هذا المجلس، وكذلك الجمعية العامة، باتباع نهج أكثر فعالية إزاء الأداء الإعلامي في عمليات حفظ السلام. ولهذا نرحب بقوة بتعليقات الأمين العام في ورقة الموقف التي قدمها والتعليمات التي أصدرها بشأن التخطيط لقدرة إعلامية، بما في ذلك منشآت إذاعية خاصة بالأمم المتحدة، في جميع العمليات المستقبلية.

ولكن الجوانب التشغيلية لحفظ السلام ليست هي الوحيدة التي تستأهل اهتمامنا. فيجب علينا أيضا أن نواصل بذل جهودنا، ونأمل أن يواصل الأمين العام بذل جهوده، لتحسين إدارتها وتنظيمها. ونرحب بالمقررات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة بترشيد دورة الميزانية ووضع ميزانيات أكثر شفافية تجسد على نحو أفضل المتطلبات التشغيلية لبعثات حفظ السلام. ونرى أن تنظيم البعثات الميدانية يحتاج إلى شفافية مماثلة لكفالة أن تستخدم المبالغ الكبيرة من المال التي ننفقها نحن والدول الأعضاء الأخرى على حفظ السلام استخداما حكيما وفعالا.

يسترعي الأمين العام الانتباه إلى ضرورة كفالة وزع أسرع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونوافق على أن هذه أولوية عالية. ولكن تشكيل قوة متميزة سريعة الاستجابة ما هو إلا طريقة من طرق تناول تلك المسألة، ولكنها ليست في رأينا بالضرورة الطريقة الأشد فعالية من حيث التكلفة أو أكثر الطرق واقعية للقيام بذلك. ولقد استجابت المملكة المتحدة لمبادرة التخطيط الجاهزة للأمين العام، وهي على استعداد لإرسال فريق للتخطيط إلى نيويورك لتوفير تفاصيل أكثر للأرصدة التي قد نتيحها للأمم المتحدة في هذا السياق.

نعتقد أننا بحاجة إلى القيام بأكثر من ذلك للبناء على النظام الوليد للترتيبات الجاهزة المنشأة حتى الآن، بما في ذلك توفير العتاد للبلدان المساهمة بالقوات التي ليست مجهزة به. وهذا النوع من قاعدة بيانات التخطيط الذي ستحتاجه الأمم المتحدة للتطور يقتضي حوارا وتبادلا للمعلومات بصورة تفصيلية ومستمرة مع الدول الأعضاء. وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه الممارسة.

وينبغي أن نمعن التفكير أيضا في السبل التي يمكن بها للبلدان المساهمة بالقوات المُحكمة التجهيز ذات القوات العالية الاستعداد أن توزع بسرعة في بداية عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن تستبدل بعدها بقوات من البلدان المساهمة الأخرى التي تحتاج إلى وقت أطول لتتأهب للوزع.

ونوافق أيما موافقة على أن دور الأمم المتحدة لا ينتهي برحيل قوات عملية ناجحة من عمليات حفظ السلام. ولهذا نرحب بتعليقات الأمين العام حول فترة ما بعد انتهاء النزاع، وكذلك بناء السلم الوقائي، ولا سيما التأكيد على النهج المتكامل والاستفادة إلى أبعد الحدود من الخبرة السياسية والتقنية الواسعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ونعتقد أن هناك خطوات أخرى لا بد من اتخاذها لتحقيق التنسيق والتجانس الملائمين لهذه الجهود.

وفي جزء التقرير المتصل بانتشار الأسلحة، ركز الأمين العام على ما يصفه بأنه "نزع السلاح على نطاق صغير"، أي نزع السلاح العملي في سياق الصراعات التي تتعامل الأمم المتحدة معها. إن انتشار الأسلحة الخفيفة والألغام البرية المضادة للأفراد مسألة تسبب انشغالا كبيرا ومستمرا ومسألة هامة بالنسبة لحفظ السلام، وإلى حد أقل، بالنسبة للإجراءات الوقائية. ونؤيد بذل جهود جديدة لمعالجة هذه المشاكل.

بيد أننا لا نود أن نرى إغفال مسألة انتشار أسلحة التدمير الشامل الخطيرة بسبب ذلك. فهذا مجال يضطلع فيه المجلس بدور أساسي فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. وثمة تقدم مطرد في الجهود الراميـــة إلى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل هذه، ولا بد من مواصلة هذه الجهود. وعلى وجه الخصوص، الخاتمة الناجحة للمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيؤدي إلى التمديد اللانهائي واللامشروط لتلك المعاهدة، أمر ذو أهمية جوهرية.

في العديد من المجالات التي أشرت إليها، إن تعاون الأمم المتحدة مع الوكالات والترتيبات الإقليمية حاسم. إن الورقة تقدم عددا من النقاط والاقتراحات الحكيمة في هذا المجال، وأرحب بعرض الأمين العام مساعدة المنظمات الإقليمية، ولا سيما مجالي صنع السلم وحفظ السلام ونرى أن هذه الحاجة ملحة بصفة خاصة في افريقيا، حيث تنشأ مطالبات عديدة بالإجراءات الوقائية وحفظ السلام.

وفي البيان الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد، أثناء المناقشة العامة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، تقدم بعدد من الاقتراحات المحددة لتعزيز القدرة في مجالي حفظ السلام والإجراءات الوقائية في افريقيا. وهي تتضمن تخصيص مراكز للتدريب على مهارات حفظ السلام ومراكز للقواعد السوقية. وما برحنا نتدارس هذه الأفكار وغيرها في المشاورات مع مجموعة واسعة من البلدان الافريقية ومع منظمة الوحدة الافريقية، وكذلك الأمم المتحدة وعدد من البلدان خارج افريقيا. وهذه المناقشات تنتج أفكارا عملية وكذلك إرادة سياسية للعمل معا على نحو أسرع لتطوير قدرات أشد فعالية في افريقيا للاستجابة السريعة للأزمات في إطار منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة على حد سواء. ونتطلع قدما للعمل مع الآخرين في الأسابيع والشهور القادمة للدفع بهذه المبادرة قدما.

الإجـــراءات الوقائيـــة وصنـــع السلـــم وحفظ السلام - الواضح أن هذه هي الأدوات المفضلة: الاقناع والتفاوض وتهدئة الخواطر. ولكن هذا ليس كافيا في بعض الأحيان. فالعدوان يحتاج إلى عكسه، ووقفه في مساراته أو الحيلولة دون وقوعه من جديد، ويجب وقـــف دعـــم الإرهـــاب. وفي هذه الحالات يتعين على المجلس أن يلجأ إلى الأدوات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق. وهذه التدابير لا يستهان بها. والقوة المسلحة ينبغي ألا تستخدم إلا كملاذ أخير. إننا نسلم بصحة حجة الأمين العام بأن التجربة الأخيرة أظهرت أن الأمم المتحدة على ما هي عليه ليست مجهزة بما فيه الكفاية للاضطلاع بهذه الإجراءات. ولكن قبل ذلك الملاذ الأخير، تبقى الجزاءات، التي أشار إليها الأمين العام، حسب رأينا، خيارا سليما وضروريا في بعض الأحيان.

نحن نعلق أهمية على ابتكار أنظمة للجزاءات تؤثر أعظم تأثير على الحكومة المستهدفة ومؤيديها وأقل تأثير على المدنيين الأبرياء. ولكن لا ينبغي أن نغفل قسوة أنظمة الحكم التي تستخدم الجزاءات لتبرير معاملتـــها المروعة للســـكان المدنـــيين. كما ينبـــغي ألا نقع تحت وطأة إغراء ما يُسمى الجزاءات الذكية - وهي الجزاءات ذات الأهداف الجزئية والضيقة. وقد تتوفر فرص أمام هذا النوع من الأدوات، ولكنها عموما صعبة الإنفاذ جدا ولهذا ليس من المحتمل أن تُحدث الأثر المرغوب فيه المتمثل في تغيير السياسة.

لقد كان الأمين العام على صواب في الإشارة إلى بعض المشاكل التي تثيرها الجزاءات. ولكن ذكر المفارقات، كالتعارض بين الجزاءات والتنمية، لا يمكن أن يكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات السياسية الصعبة. وعلاوة على ذلك، إن القرار بفرض الجزاءات يفترض مسبقا - لأنه اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق - أن هناك تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذه التهديدات في حد ذاتها ضارة بأهداف التنمية للمعتدي والضحية على حد سواء. فهل هذا يعني أن التهديدات والأعمال غير المشروعة هي التي تضر بالتنمية، أم هي الجزاءات المفروضة لمواجهتها؟ يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا، إذا كانت الحالة الدولية تستوجب ذلك، على فرض الجزاءات خلال مهلة قصيرة ودون تأخير لا لزوم له.

ولهذا، بينما لا نوافق على جميع النقاط التي ذكرها الأمين العام عن الجزاءات، فإننا نوافق على أن هناك حاجة إلى تعزيز القسم المثقل بالأعباء في الأمانة العامة الذي يتناول مسألة الجزاءات. وهذا من شأنه أن يسمح بتناول مسائل رصد تطبيق الجزاءات وآثارها وإيصال المساعدة الإنسانية بأسلوب يتسم

بقدر أكبر من التماسك والفعالية. ونتطلع قدما صوب بت الأمين العام في هذه المسألة وذلك بالاعتراف بهذه الأولوية في تخصيص موارد الأمانة العامة.

وأخيرا، إن الأمين العام على حق تام في التأكيد مرة أخرى على أنه لا يمكن استخدام أي من الوسائل التي أشار اليها ما لم يكن لدى الأمم المتحدة قاعدة مالية سليمة. ونحن، الدول الأعضاء في هذه المنظمة، لا يمكننا أن نتجاهل الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة أو أن نخفق في إيجاد السبل لمعالجتها. ومن الضروري أن نتوصل الى نتائج مضمونية عن طريق الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بمسائل التمويل خلال النصف الأول من هذا العام.

إن هذا الملحق لـ "خطة للسلم" يزود المجلس بغذاء فكري وفير. ولكنه يوفر أيضا الغذاء الفكري للجمعية، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم. ووفد بلادي سيصغي بحرص لما سيقال هنا اليوم، سواء من جانب الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس. وآمل أن نتمكن قريبا بعد ذلك، على أساس هذه الآراء، من البدء بالعمل على رد مبكر وإيجابي على الورقة من جانب المجلس.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدلي الاتحاد الأوروبي بعد قليل ببيان عن طريق رئيسه. ووفد بلادي، الذي يؤيد بالطبع الآراء المعرب عنها في ذلك البيان، يزمع أن يؤكد على النقاط التي نعلق عليها أهمية خاصة.

وأود في البداية أن أهنئ الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو تكملة مباشرة لـ "خطة للسلم" الصادرة قبل سنتين ونصف السنة. وإن التفكير الوارد فيها، تثريه، من حسن الحظ، الخبرة المكتسبة من عمليات حفظ السلم التي تمت في هذه الأثناء.

وأود أن أبحث ثلاثة مواضيع ينبغي إيلاؤها، في رأي وفد بلادي، اهتماما خاصا إذا أردنا تحسين قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين: وأعني الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، والوزع السريع لعمليات حفظ السلم، وفرض الجزاءات.

إننا نعلق أهمية خاصة على استخدام الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم لمنع نشوب الصراعات وتفاقمها ولتسوية المنازعات الكامنة وراءها. ومن أجل هذا الغرض أرسلنا في العام الماضي، بالتنسيق مع حكومة المملكة المتحدة، قائمة بأسماء الأشخاص والخبراء والوسائل لمساعدة الأمانة العامة في الاضطلاع ببعثات الدبلوماسية الوقائية. ويسرنا أن نرى بلدانا أخرى تحذو هذا الحذو أو في طريقها الى القيام بذلك. كما أننا نؤيد من حيث المبدأ فكرة توفير تمويل مستقر للبدء ببعثات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وتنفيذها، بما في ذلك البعثات الطويلة الأمد.

وقد يكون الوزع الوقائي لقوات حفظ السلم سبيلا الى منع نشوب الصراعات أو تفاقمها، والمساعدة على استعادة السلم. وتأمل حكومة بلادي في أن نتمكن من اللجوء الى الدبلوماسية الوقائية كلما كان ذلك مفيدا وممكنا للمساعدة في تحقيق استقرار الأوضاع المتوترة، بما في ذلك الوزع على جانب واحد من الحدود في حالة عدم قبول جميع الحكومات المعنية.

إن أنشطة بناء السلام ضرورة لازمة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويمكن تنفيذها خلال عملية حفظ السلم أو كتكملة لها بغية ضمان استعادة السلم بصورة دائمة. كما يمكن البدء بها بصورة مستقلة عن أي عملية، باعتبارها ناجمة عن بعثة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وإن الإجراءات المتخذة لتشجيع إنشاء المؤسسات الدبلوماسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تساعد على إزالة الأسباب الكامنة للصراعات، وعلى الخصوص الصراعات الداخلية. ويود وفد بلادي أن يرى تنفيذ هذه التدابير، خاصة بعد عملية من عمليات حفظ السلم، عندما تثبت أنها ضرورية لتشجيع استعادة السلم بصورة دائمة.

وينبغي لنا متابعة التقدم الكبير المحرز خلال السنتين الماضيتين في ميدان تعزيز قدرة الأمانة العامة على وضع الخطط لعمليات حفظ السلم ووزعها وتنفيذها. وكما تبين التجربة في مناسبات كثيرة، فإن الوزع السريع شرط ضروري لنجاح العمليات. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن السرعة التي يتم بها وزع عملية ما لا تعتمد على قدرة الأمانة العامة وحدها، ولكن تعتمد أيضا بدرجة كبيرة على قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة للطلبات الموجهة اليها.

إن مفهوم توفر قوات احتياطية، وهو المفهوم الذي طورته الأمانة العامة، يمثل، إذا التزم عدد كاف من الدول الأعضاء به، طريقة ممتازة للتقليل من الوقت اللازم للوزع. وحكومة بلادي، التي طرحت هذا المفهوم والتي نادت بتنفيذه وأيدته، تأمل بإخلاص أن تواصل الأمانة العامة تطويره وتشجيعه لدى الدول الأعضاء. وفي ضوء الظروف الراهنة، ليس هناك من سبيل للبدء على نحو فعال بالإعداد لعملية ما وضمان وزعها السريع سوى تطوير بنك للمعلومات يتضمن جميع الالتزامات بالإسهام بقوات واستكماله بصورة مستمرة. وبالتحديد، لا يمكن لهذه الالتزامات الاحتياطية، لكونها غير آلية، أن تكفل في جميع الحالات وزعا سريعا لأية عملية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نفهم لماذا يوضع نظام طورته الأمانة العامة على الرف بسبب عدم الاهتمام، بحجة أن فعاليته ليست مضمونة في جميع الحالات. إننا نرى أنه لا ينبغي الإبقاء على الترتيبات المتعلقة بالقوات الاحتياطية فحسب بل ينبغي أيضا تطوير الطبيعة التنفيذية المشتركة للقوات من حيث المعدات والجداول الزمنية للوزع والهيكل القيادي.

ونحيط علما باهتمام بالغ بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام بشأن تكوين قوة للرد السريع تابعة للأمم المتحدة، مكونة من كتائب وطنية مدربة وفقا لإجراءات واحدة، ومجهزة بمعدات متكاملة، لتكون قوة استراتيجية احتياطية لمجلس الأمن. وستدرس حكومة بلادي هذا الاقتراح بعناية كبيرة. إن آثاره العملية، ونتائجه السياسية وجوانبه المالية تثير مسائل حساسة بالفعل. والميزة الرئيسية لإنشاء هذه القوة، بالمقارنة بالنظام القائم للقوات الاحتياطية، هي أن هذه الكتائب ستكون متاحة بشكل دائم في جميع الأحوال. ولكننا نلاحظ أن المسائل المتعلقة بالاتفاقات بين الحكومات المعنية والأمم المتحدة، بالنسبة لقيادة هذه القوة وتمويلها، لم يتم توضيحها.

ومن الجلي أن تنفيذ هذه الفكرة من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا. وفي رأي بلادي، لا تبرر الدراسة المتأنية التي تستحقها هذه الفكرة، والآمال التي قد تثيرها، أي تأخير في تطوير نظام القوات الاحتياطية.

إن التدابير الواردة في المادة ٤١ من الميثاق - فرض الجزاءات - هي الأداة الإنفاذية الوحيدة المتاحة لمجلس الأمن لضمان صون السلم والأمن الدوليين باستثناء اللجوء الى القوة العسكرية، التي نعرف أن تنفيذها صعب للغاية. هذا هو سبب عدم إخضاعها لأي قيد. فالميثاق لا يشير إلا الى إمكانية الدول الثالثة أن تستشير المجلس بشأن الصعوبات الاقتصادية المحددة التي قد تواجهها.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، لا توافق حكومة بلادي إطلاقا على اقتراحات الأمين العام. وبالفعل، رغم أن الخبرة تعلمنا أن فرض الجزاءات يجب أن يكون له هدف محدد، وأن وسائل ومعايير رفع نظام الجزاءات والدراسة المنتظمة لذلك النظام يجب أن يحدد من البداية، فإننا نشعر أيضا بأنه من الضروري المحافظة على استقلال مجلس الأمن في صنع القرارات. إن الإنشاء المقترح لآلية مهمتها الرئيسية هي أن تقيم - قبل اتخاذ أي قرار - الأثر المحتمل وقوعه على أي بلد معني وعلى بلدان أخرى لأية جزاءات مخططة، وأن تقيس آثار تلك الجزاءات خلال تنفيذها، يبدو لنا - لسوء الحظ - مؤديا إلى ممارسة جميع أنواع الضغوط على المجلس. ولذلك، فإننا لن يمكننا تأييد ذلك الاقتراح في هذه المرحلة.

إن بعض المسائل التي أثرتها، مثل تلك المتعلقة بالجزاءات، موضوعية والأخرى، مثل تلك المتعلقة بقوة الرد السريع المقترحة، تتناول على وجه أخص الإمكانية الحقيقية لتنفيذ الاقتراحات المعروضة علينا في المستقبل القريب. ونحن نعتقد أن التأكيد والجهود ينبغي أن تركز على التقدم الذي يمكن إحرازه الآن، لإتاحة الفرصة لتطوير الوسائل القائمة ليحسن الوزع السريع لعمليات الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أذكّر بأن أساس تفكيرنا "خطة للسلام" لا يزال قائما. والنقص القائم في الوسائل المتاحة للأمم المتحدة ينبغي ألا يؤدي بنا إلى التخلي من حيث المبدأ عن الأهداف التي قد نضعها لأنفسنا للمستقبل، وبخاصة قدرة الأمم المتحدة على إنفاذ السلم عندما تدعى للقيام بذلك.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف والتميز بالنسبة لي أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة بلدان عدم الانحياز.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالاعراب عن تقديري الخالص للأمين العام لتقديمه "ملحق لخطة للسلام: ورقة

موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة"، (S/1995/1).

لقد أحاطت الحركة علما على النحو الواجب بملحق الأمين العام. إنه يوفر مقترحات ونُهجا عديدة تستحق دراستنا المتأنية. والحركة توافق على هدف تعزيز قدرة المنظمة في جميع المجالات، بما في ذلك صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار أحكام الميثاق ووفقا لها. وبالنظر إلى أن الورقة المعروضة علينا لا تزال بحاجة إلى دراسة متعمقة سواء من جانب مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فإن هذا البيان لا يوفر سوى تعليقات أولية قليلة ذات طابع عام.

لاحظت الحركة أن عددا من العناصر الواردة في التقرير "خطة للسلام" لم يضمن في "الملحق" الحالي الذي ستقوم بلدان حركة عدم الانحياز بإيلائه مزيدا من الدراسة، كما أنه لم يُتناول بالتفصيل. بالإضافة إلى هذا، نلاحظ أن الملحق يلتزم الصمت النسبي بشأن دور الجمعية العامة في الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين على النحو المحدد في الميثاق والمعاد تأكيده في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠/٤٧ ألف و ١٢٠/٤٧ باء. ومن المهم أن يُعترف باحترام سيادة الدول باعتبارها مبدأ أساسيا في ممارسة العلاقات الدولية.

إن الحركة توافق على ملاحظة الأمين العام بأن

> "بذل جهود متواصلة لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والإنسانية التي كانت سببا في النزاع هو وحده الكفيل بإرساء أساس دائم للسلام". (S/1995/1، الفقرة ٢٢)

لقد ركز الأمين العام انتباهه بحق على المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تجوهلت طويلا؛ لقد أصبحت هذه أكثر أهمية اليوم، حيث يُعترف الآن وبشكل متزايد بأن لها جذورا اجتماعية - اقتصادية. وبلدان عدم الانحياز توافق موافقة تامة على أن مهمة المنظمة الرئيسية - وهي تختتم النصف الأول من القرن من عملها وتستعد لمواجهة تحديات المستقبل - ستكون توفير رؤية مجددة للعالم، والوفاء بالالتزام بالتنمية باعتبارهما أفضل وسيلتين لاستئصال الأسباب الجذرية للصراعات التي تفرض تهديدات على السلم والأمن الدوليين. إن التنمية ينبغي أن تكون في مقدمة جدول الأعمال الدولي. ونحن نتطلع إلى القيام بمزيد من الدراسة لتقرير الأمين العام بشأن "خطة للتنمية".

إن الحركة تعلق أهمية خاصة على مسألة عمليات حفظ السلام التي جرى تناولها في ورقة الموقف التي أعدها الأمين العام. ولا بد لنا أن نذكر أن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقع في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وأن معظم المساهمين بقوات في العمليات دول أعضاء في الحركة. وبالنظر إلى بعض آخر النجاحات وأوجه الفشل في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإذ تضع الحركة في اعتبارها أن تلك العمليات قد تجاوزت المفهوم التقليدي، فإنها تجد أن هناك حاجة ماسة لاستعراض التجارب الأخيرة وتقييمها واستخلاص النتائج منها.

ويسر حركة عدم الانحياز أن تلاحظ أن الأمين العام أكد مجددا صحة وأهمية المبادئ التقليدية لعمليات حفظ السلام. ونحن نقترح أن تعزز هذه المبادئ، بالنظر إلى الظروف السائدة في هذا العالم المتغير. وهذا يتضمن دعم العضوية العامة للمنظمة، وموافقة الدول ذات الشأن، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد، وعدم استخدام القوة، والفرصة العادلة لجميع الدول للمشاركة، والأكثر أهمية، أن تكون هناك مهام محددة بوضوح، وجدول زمني وتمويل آمن. وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه من الأمور الأساسية استكشاف جميع التدابير اللازمة للتسوية السلمية للنزاعات قبل بدء عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يكون هناك تأكيد أولي على استخدام الوسائل السلمية لحل الصراعات، ويجب أن تظل التدابير القسرية والوسائل العسكرية، آخر وسيلة تستخدم بعد فشل التدابير الأخرى. إنها ينبغي أن تكون مؤقتة الطابع، وتهيئ مناخا مواتيا للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة، وينبغي ألا يُنظر إليها باعتبارها بديلا عن جهود أخرى تُبذل في السعي إلى حل عادل. ومع هذا، ترى الحركة أن مفهوم عمليات حفظ السلام المتعددة الوظائف، في ضوء المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام التقليدية، يتطلب مزيدا من التوضيح.

وبالمثل، إن فكرة قوة الرد السريع، المطروحة في القسم الخاص بحفظ السلام، تتطلب توضيحا أكبر فيما يتعلق بالمدى والظروف التي توزع في ظلها. إن هذا

الاقتراح البعيد المدى بحاجة إلى أن يُدرس دراسة متأنية للغاية فيما يتعلق بآثاره المالية، ودراسة أكبر لأنماطه واستخدامه، والحاجة إلى موافقة الأطراف المعنية قبل وزع تلك القوات، وهيكلها القيادي والتوجيهي. ليس من الواضح، على سبيل المثال، نوعية حالة الطوارئ التي يشار إليها ومن الذي يقرر وجود الأزمة. وهذا الغموض قد يؤدي إلى تفسيرات تمثل تحديا لسيادة واستقلال الدول. بالإضافة إلى هذا، إن مفهوم إجراء الإنفاذ بحاجة إلى مزيد من الاستعراض والتقييم، في جملة أمور، على أساس ما تضمنه تقرير الأمين العام.

إن مسألة القيادة والتوجيه ظهرت الآن كواحدة من المسائل المركزية التي تتطلب النظر والدراسة بعناية فائقة. ونحن نوافق على أن وحدة القيادة والتوجيه لا بديل عنها كي يمارس حفظ السلم بشكل فعال وآمن. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تكون عمليات حفظ السلام تحت الإشراف التنفيذي للأمم المتحدة. ويجب أن يكون هناك تقسيم واضح للمهام بين مقر الأمم المتحدة والميدان. فبينما المسائل التنفيذية ينبغي أن تكون أساسا مسؤولية قائد القوة، يجب أن تقع على مقر الأمم المتحدة مسؤولية الرقابة الشاملة والتوجيه السياسي.

هناك جانب آخر من جوانب عمليات حفظ السلام له نفس القدر من الأهمية هو المشاورات بين الأمم المتحدة والبلدان المشاركة بقوات. وتلك المشاورات ينبغي أن تركز على الأهداف السياسية والعسكرية، ومسؤوليات وتوقعات قواتها وتنفيذ العمليات بشكل عام. ونحن نعتقد أن إجراء أية تحسينات محددة أخرى، بما في ذلك التوسيع الممكن لآليات التشاور هذه لتشمل أية بلدان معنية أخرى، سيعتمد على مستوى الفعالية التي سيصل إليها هذا التنظيم الجديد.

إن الحركة تلاحظ بقلق أن نفقات عمليات حفظ السلام زادت بكثير عن تلك الملتزم بها للأنشطة الإنمائية. وهي ترى أنه ينبغي التركيز بنفس القدر على البرامج والأنشطة الإنمائية باعتبارها أفضل اسهام لحفظ السلم والأمن.

لا بد من الاستمرار في حساب تكاليف عمليات حفظ السلام على أساس جدول الأنصبة المقررة الحالي، كما يقضي بذلك قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨)، الذي يأخذ في الحسبان المسؤوليات الخاصة لبعض الدول الأعضاء والاعتبارات الاقتصادية. وهذه الترتيبات ينبغي أن يضفى عليها الطابع المؤسسي وأن تتمشى مع الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق. وعلى الأمانة العامة أن تواصل أيضا النظر في سبيل تيسير تقديم التعويض السريع للبلدان المساهمة بقوات بالاضافة الى المسائل الادارية والمالية الأخرى ذات الصلة.

وبالنسبة لمسألة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، لاحظت الحركة المقترح القائل بإدراج اعتماد للطوارئ في الميزانية العادية للأمم المتحدة وزيادة الاعتمادات الحالية المخصصة لأنشطة حفظ السلام غير المتوقعة. أما المقترح القائل بإيفاد بعثات ميدانية صغيرة، فيتطلب دراسة متأنية من جانب الهيئات الحكومية الدولية نظرا للآثار المالية التي يمكن أن تترتب عليه. وهذه الأفكار يجب أن تحدد بوضوح - على الأقل من الناحية التنفيذية - بعد نظر الجمعية العامة الشامل فيها.

يشير الأمين العام في تقريره الى وجود معيار بالنسبة للدول الأعضاء لقبول عرض الأمم المتحدة تقديم مساعيها الحميدة. ولا يمكن أن يكون الالتزام يمثل هذا المعيار عمليا إلا اذا هيئ مناخ من الآراء المشجعة أو تولد الانطباع بأن الشعب يقبله. وترى الحركة أن هذا لا يمكن أن يتأتى إلا بالإرادة الحرة للدول المعنية وموافقتها.

تلاحظ الحركة رأي الأمين العام القائل بأن:

"التقدم المحرز (...) في مجال أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة الرئيسية يجب أن يعقبه تقدم مواز في الأسلحة التقليدية". (S/1995/1، الفقرة ٦٥).

وبالرغم من أن التغيرات الأخيرة في العلاقات الدولية قد أضعفت احتمال اندلاع حرب نووية، فإن مسائل عدم استخدام الأسلحة النووية، والحيلولة دون نشوب حرب نووية والقضاء على جميع الترسانات النووية، لا تزال بحق مصدرا لانشغال المجتمع الدولي. ومن الأساسي إعادة التأكيد على أهمية نزع السلاح النووي، وإعطائه الأولوية في مفاوضات نزع السلاح،

كما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ومن الأمور الوثيقة الصلة بالموضوع أن نذكر بالطريق المسدود الذي وصل اليه مؤتمر نزع السلاح بشأن التفاوض على الهدف الذي طال السعي من أجله والمتمثل في إبرام معاهدة حظر شامل على التجارب. كما يجب أن نذكر بعدم إحراز التقدم سواء في الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بالنسبة للتوصل الى صك ملزم قانونا خاص بانتاج وتخزين المواد الانشطارية، أو في العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، ما زال الطريق مسدودا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهناك قضايا عديدة أخرى لم تحسم بعد، منها الوصول بلا عائق الى التكنولوجيا للأغراض السلمية وضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

كما تعرج ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام على مسألة الجزاءات. فالدول الأعضاء ملزمة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات تمشيا مع المادة ٤١ من الميثاق. ولقد ازداد عدد أنظمة الجزاءات خلال السنتين الماضيتين بثلاثة أضعاف. وهذا التوسع في استخدام الجزاءات لم يكن مقترنا بالنظر الشامل في آثارها القصيرة والطويلة الأجل.

هناك قضايا حساسة عديدة بحاجة الى إيضاح قبل فرض الجزاءات: فأثرها المحتمل على البلد المستهدف، والإطار الزمني، والأهداف المحددة بوضوح، والجوانب الانسانية والأحكام الخاصة بالإقلال الى أدنى حد مما تعانيه أطراف ثالثة من ضررة مصاحب لتلك الجزاءات، كلها أمور يجب التوصل الى اتفاق بالتفصيل بشأنها وهذا النهج من شأنه أن يعزز الدعم الدولي لفرض أنظمة الجزاءات وتطبيقها.

للجزاءات مضاعفات عميقة ليس فقط على البلد المستهدف ولكن أيضا على الدول المجاورة والشركاء في التجارة. وبينما تطالب المادة ٥٠ من الميثاق بإجراء مشاورات سعيا لإيجاد حل لهذه المشاكل، فإن التوسع في استخدام هذا الحكم كوسيلة للحد من أثر الجزاءات أصبح ضروريا الآن. كما أن شمولية الجزاءات التي تفرض حاليا تثير أيضا مجموعة مختلفة من القضايا المعقدة. فالسكان المدنيون هم الذين يدفعون، على نحو متزايد، ثمن تلك الجزاءات دون أن تحقق أهدافها. لذا، من الحتمي تصحيح هذه الحالة، واتخاذ احتياطات خاصة لتخفيف أثر الجزاءات على الفئات الضعيفة في المجتمع.

إن لجنة مراجعة الميثاق دعت الأمين العام، في دورتها الأخيرة، الى أن يقدم لها، قبل دورتها لعام ١٩٩٥، تقريرا عن مسألة تنفيذ أحكام الميثاق. ويجب أن يتضمن ذلك التقرير إشارة الى المادة ٥٠، المتعلقة بالمشاكل الخاصة التي تواجه الدول والناجمة عن تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع. ونحن نتطلع الى تلقي تقرير مفصل من الأمين العام بشأن هذه المسألة، ونأمل أن يتضمن تحليلا للاقتراحات والعروض المقدمة، كما ورد في تقرير اللجنة عن دورتها لعام ١٩٩٤.

أما فيما يتعلق بالتعويض، فإن الحركة ترى أن إنشاء آلية جزاءات، كما اقترح الأمين العام في تقريره، تستحق مزيدا من الدراسة والتحليل. وفضلا عن ذلك، لا بد من رفع الجزاءات بمجرد تحقيق أهدافها.

إن إجراء المشاورات مع مؤسسات بريتون وودز بغية تنفيذ المادة ٥٠ ليست بالضرورة أنجع وسيلة لتخفيف الأضرار التي تعاني منها أطراف ثالثة. فمجلس الأمن، الذي يفرض الجزاءات، عليه أيضا مسؤولية تقديم الغوث.

في إطار الفصل الثامن من الميثاق، يمكن للمنظمات الاقليمية أن تتعاون مع الأمم المتحدة في حل الصراعات في مناطقها، خاصة تلك التي ينظر اليها على أنها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولين، كل واحدة منها في إطار ولايتها وفي مجالات اختصاصها. وفي هذا السياق، ترحب الحركة بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية على أساس الميثاق.

تعتقد حركة عدم الانحياز أنه لا بد من أن يشارك أكبر عدد ممكن من الوفود في المناقشة الخاصة بورقة الموقف المقدمة من الأمين العام. وتود الحركة أن تولي جميع الدول الأعضاء اهتماما شديدا للمقترحات الواردة بها بغية إتاحة الفرصة للإسهام على نحو جماعي في تعزيز إقامة عهد جديد من التعددية الحقيقية. ويتعين على الجمعية العامة، في رأينا، أن تدرس ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام، بوصف الجمعية جهاز الأمم

المتحدة الوحيد الذي يضم جميع الدول، في عمليتي النقاش وصنع القرار على حد سواء. وسنرحب بإنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة، في الوقت المناسب، لدراسة ورقة الموقف.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نؤيد تمام التأييد الملاحظات التي أدلى بها رئيس مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز، ولا نعتزم أن نكرر كل ما أسهم به باقتدار، بل ببساطة ننوي أن نتطرق بالتفصيل الى بعض النقاط التي ذكرها وأن نشدد على المسائل التي نرى ضرورة التشديد عليها، خاصة تلك التي تؤثر على بلدي وعلى افريقيا.

إن تقرير الأمين العام "ملحق لخطة للسلام"، جاء في أنسب وقت. فالشعور بالبهجة، الذي أدى الى انعقاد أو اجتماع لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في أعقاب انهيار سور برلين وكل ما مثله، تبخر منذ وقت طويل. وكان وقتذاك قد ساد تفاؤل كبر حول بزوغ فجر "النظام العالمي الجديد"، واتسم ذلك التفاؤل بتصور دور مركزي تلعبه الأمم المتحدة في الشؤون الدولية بعد الحرب الباردة، كما تصوره لها أباؤها المؤسسون.

إن آمال وطموحات الزعماء الذين التقوا في نيويورك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أحبطت في معظمها، أو بالأحرى، لا تزال الرؤية التي تصوروها لمستقبل البشرية بعد انهيار الشيوعية حلما بعيدا. وفي سياق هذه الخلفية من الآمال الخائبة بالذات أننا ننظر الى "ملحق لخطة للسلام"، ونجد أنه جاء في أنسب وقت. فهو يتيح لنا فرصة للتأمل في تجارب السنوات الماضية، ولتحليل ما الذي أدى الى تعثر رؤيانا لحقبة ما بعد الحرب الباردة والتطلع الى المستقبل بنظرة جديدة وبحكمة وبآمال متجددة في عالم خال من الحروب. إن تقرير الأمين العام ثري في تحليله للحالة الراهنة وآفاق المستقبل، ويجب أن يشكل الأساس لمناقشة واعية هنا اليوم وفي الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام.

لقد شهدنا عملية إضفاء الطابع الديمقراطي تمتد من نصف الكرة الشمالي الى نصفها الجنوبي منذ انتهاء الحرب الباردة. وفي بعض الحالات، كانت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي سلسة، بينما كانت مصحوبة في حالات أخرى بإراقة الدماء والتخريب المتعمد، مما خلق تحديات خطيرة لنظام الأمن الجماعي تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد وزعت الخوذ الزرق بأعداد أكبر من أي وقت مضى، للمساعدة في حفظ السلام. نعم، كانت هناك حالات نجاح وحالات إخفاق. ووقعت في بعض الحالات أخطاء جسيمة، ومن المهم أن نتعلم منها.

ولم يأل الأمين العام جهدا في التأكيد على أهمية زيادة التعاون الدولي للتغلب على هذه التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية. وسأضرب أمثلة على بعض الأخطاء الخطيرة التي ارتكبت. من المسائل التي تثير بالغ القلق لدى حكومة بلادي الاتجاه المتزايد الحالي لخفض أو سحب قوات الأمم المتحدة من الصراعات التي تبدو أنها مستعصية، خصوصا في افريقيا، قبل تحقيق السلم. واننا نعي بالتأكيد التكلفة الهائلة التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلم في جميع أنحاء العالم؛ ولا ننسى مشاعر الإحباط ونفاد الصبر التي تتولد عن عمليات صون السلم التي تستغرق وقتا طويلا. ولكن أود، رغم ذلك، أن أطرح الأسئلة التالية لكي ينظر فيها المجلس: أليست قلة الصبر ومشاعر الإحباط فيما يتعلق بعمليات السلم التي تسير ببطء هي التي ترسل إشارات خاطئة الى الأطراف المتصلبة التي تود أن ترى الأمم المتحدة وقد أصابها الفشل، والى أولئك الذين يسارعون في شجب الأمم المتحدة بسبب قصورها؟ ألسنا نعمل على تثبيط عزيمة البلدان المساهمة بقوات، مثل بلدي، عن المشاركة في عمليات صون السلم في المستقبل من خلال الانسحاب المبكر للقوات قبل الوفاء بولايتها؟

دعوني أوضح ما أعني بهذا. نعتقد أن تخفيض بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، عندما كانت هناك حاجة أكبر لمعالجة استئناف الأعمال العدائية التي أعقبت الانتخابات في أنغولا، كان قرارا غير حكيم. والشيء نفسه ينطبق بصورة صحيحة على حد سواء على تخفيض بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. وفي الحالة المأساوية لرواندا، وكما نعلم جميعا، عندما انفتحت أبواب جهنم، انسحبت جميع الفرق باستثناء فرقة غانا، وتبع هذا أسوأ شكل من أشكال إراقة الدماء عرفته الذاكرة الحية لافريقيا. وعملية الأمم المتحـــدة في الصومال تشارف الآن على نهايتها. وينتابني الخوف من أنه لن يمر طويل وقت بعد ٣١ آذار/مارس حتى يحين الوقت الذي يشعر فيه مجلس الأمن بتعذيب الضمير بحيث يجبر على إرسال الجنود

مرة أخرى الى الصومال، لكن الأوان سيكون قد فات لإنقاذ الحالة.

إن السلام لا يتجزأ، وكذلك ينبغي أن يكون شأن جهودنا لتحقيقه. وينبغي إعطاء كل عملية لحفظ السلام فرصة مساوية للنجاح. أنها بحاجة الى المثابرة والمواظبة. والأهم من ذلك، نحتاج الى معالجة المسائل بطريقة متكافئة. هناك قائمة طويلة من النتائج الإيجابية التي تحققت في أماكن من العالم أظهر فيها المجتمع الدولي المثابرة والمواظبة، مثل كمبوديا، بل حتى في يوغوسلافيا، حيث قامت قوة الأمم المتحدة للحماية بعمل الكثير للسيطرة على الحرب التي كان يمكن لها أن تشعل منطقة البلقان بكاملها.

وعلى الصعيد الاقليمي، تبذل منظمة الوحدة الافريقية كل ما في وسعها، في ضوء ندرة الموارد المتاحة لها، للاستجابة للأزمات العديدة والمتنوعة التي تعذب القارة الافريقية. لقد تم إنشاء آلية دائمة لمنع الصراع وأداته وحله، غير أنها تظل نصا ميتا ما لم يضطلع المجتمع الدولي بدوره لضمان فعاليتها. وهناك حاجة للتنفيذ الكامل للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولهذا نعتقد أن مقترحات الأمين العام بشأن الترتيبات الأمنية لحل الصراع تستحق دراسة دقيقة لكي يكون لهذا الفصل فعاليته الكاملة.

علاوة على ذلك، يلاحظ الأمين العام في تقريره

"أن منظومة الأمم المتحدة مهيأة أكثر من المنظمات الاقليمية أو أي من الدول الأعضاء لوضع وتطبيق النهج الشامل والطويل الأجل اللازم لضمان التسوية الدائمة للمنازعات". (S/1995/1، الفقرة ٢٤)

ويصدق هذا بصورة خاصة على افريقيا. ففي معظم الحالات تجتمع لدى افريقيا الإرادة السياسية والالتزام السياسي لحل صراعاتها الخاصة بها. غير أن قدرتها على الوفاء بالمطلوب يعرقلها النقص في القدرة المالية والسوقية لتحويل ذلك الالتزام وتلك الارادة الى حلول سياسية دائمة ممكنة التحقيق. لقد دللت البلدان الافريقية على استعدادها لتقديم قوات الى عمليات صون السلم سواء في افريقيا أو خارجها، وإننا نناشد المجتمع الدولي بأسره أن يضطلع بدور في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة كي يساعد على ادارة السلم في افريقيا.

إن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم أداتان من أقل الأدوات تكلفة في كامل ساحة منع الصراع وحله. لذلك فإننا نؤيد جهود الأمين العام لدعم هذا الجانب من دبلوماسية الأمم المتحدة. واننا ندرك تمام الإدراك أن الأطراف في بعض الأحيان تمانع التماس مساعدة الأمم المتحدة عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام، إما بسبب ارتيابها في حيدة الأمم المتحدة أو لعدم استعداد طرف أو كلا الطرفين للوساطة. ومن الواضح، أن هذا يجعل صنع السلم والدبلوماسية الوقائية أكثر صعوبة. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى جاهدة لتوليد أو تشجيع المزاج الذي يجعل بإمكانها أن تدعى على الفور دون أية شكوك لاستخدام مساعيها الحميدة.

وهناك مسألة أخرى هامة أشير اليها في "ملحق لخطة السلام" هي مرحلة ما بعد حل النزاع. والأمين العام على حق في إثارة هذه النقطة. فما أن ينتهي الصراع، حتى تكون هناك حاجة للتعاون مع السلطات في البلدان المعنية لمعالجة مشكلات الأمن، بينما يتم الاحترام الواجب لسيادتها. وفي هذا الصدد، هناك مسألة هامة تتمثل في عملية إعادة إدماج المقاتلين في الحياة المدنية. في معظم الحالات لا يمتلك هؤلاء المقاتلون السابقون، وبعضهم أمضى جل حياتهم في الأدغال، أية مهارات تقنية. ومن ثم، وبالاضافة الى عدم توفر وظائف بديلة، فإنهم غير مؤهلين للاضطلاع بالوظيفة. وينبغي تدريبهم كي يتحولوا الى الحياة المدنية.

وبالنسبة لنزع السلاح، فإن وفد بلادي يتفق تماما مع ما قاله الأمين العام بشأن "نزع السلاح على نطاق صغير". فلا يمكن تجاهل الطابع التدميري للأسلحة الصغيرة وأثرها المزعزع للاستقرار. فمعظم الصراعات الناشبة في العالم اليوم يغذيها استخدام الأسلحة الصغيرة بسبب السهولة التي تنتشر بها هذه الأسلحة، خصوصا في البلدان التي تتاخم مناطق الصراع. ومما يثير الهلع على نحو أكبر البلاء الكبير المتمثل بالألغام، فهناك عشرات الملايين من الألغام المزروعة في كافة أنحاء العالم، مما يؤدي الى وفيات لا معنى لها وانفجار أعداد مبتوري الأطراف في تلك البلدان التي حفلت بالصراعات المتوطنة.

إننا نوافق على تقرير الأمين العام بأنه، بالنسبة للمادة ٤١ من الميثاق، يراد بالعقوبات أن تكون أدوات لتغيير السلوك، وليس لإنزال العقاب أو القصاص. ونتفق كذلك مع التقرير بأن للجزاءات آثارها الجانبية السلبيـــة، ولكن يجب علينا أن نشير الى أن الجزاءات ما فتئـــت حتـــى الآن تشكل بديلا سلميا وحيويا أينما يكون من المتعذر إنفاذ السلم، أو استخدام أية وسيلة أخرى لضمان السلم والأمن الدوليين. وإننا لا نتفق مع أولئك الذين يقولون بأن الجزاءات لن تنجح. لقد سجل التاريخ الآن حالات ساعد فيها تطبيق الجزاءات بالإضافة الى وسائل إقناع أخرى على حل المشكلات التي كانت تبدو مستعصية. إننا نرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء آلية تضطلع بجملة أمور منها تقييم ورصد تطبيق الجزاءات.

وإننا نتفق تماما مع وجهات النظر التي أعرب عنها التقرير بشأن مسألة القيادة والتحكم بقوات الأمم المتحدة. ففي أحيان كثيرة، تكون سلطة قادة القوة موضع تحد من جانب الفرق التي تتلقى أوامرها من سلطاتها الوطنية، وأحيانا في مراحل حاسمة من العمليات في الميدان. وفي الواقع، وقعت بعض الوفيات التي نتجت عن انعدام السلطة المنسقة في إطار هيكل القيادة. لقد شاركت بوتسوانا في بعض عمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة حتى الآن، وكمسألة تجربة عملية فقد بدأنا نقدر خطورة هذه المشكلة. وما ينبغي للحكومات أن تفهمه هو أنها بقرارها بالإسهام بقوات في بعثات الأمم المتحدة، إنما تتنازل عن سلطات القيادة والسيطرة للأمين العام. وهذا لا يعني القول بأنه ينبغي للفرق أن تقطع كل صلاتها بعواصمها. إن اجراءات التشاور التي اتخذت حديثا بين المساهمين بقوات ومجلس الأمن ومكتب الأمين العام عززت عملية الاتصال بصورة كبيرة، وأنه لمن اللائق ليس إلا أن تقدم الحكومات اقتراحاتها في نيويورك، وليس في الصومال أو رواندا أو البوسنة أو في أي مكان آخر.

أود أن أختتم بالإعراب عن التقدير للأمين العام على إعادة تأكيده الدؤوب على العلاقة المتبادلة الحاسمة بين السلم والتنمية. ويتعين تقديم دعم متواصل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنه لا يمكن أن توجد تنمية أبدا إذا لم يوجد سلم. ولن يكون هناك سلم دائم دون تنمية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا، لا سيما في البلدان التي تدخلت فيها الأمم المتحدة لإحلال السلم، من أجل كفالة أن ظروف ما بعد الصراع اليائسة في هذه البلدان لا تعرضها لمزيد من الحروب.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب، بالنيابة عن الحكومة الصينية، عن تعاطفنا العميق فيما يتصل بالخسائر والأضرار الفادحة التي سببتها الزلازل القوية التي خربت الجزء الغربي من البلد المجاور لنا اليابان. وأود أن أطلب الى البعثة اليابانية لدى الأمم المتحدة أن تنقل تعازينا الى اليابان حكومة وشعبا.

إن الوفد الصيني قام بدراسة أولية لتقرير الأمين العام المعنون "ملحق لخطة للسلام"، وهو تقرير هام لمتابعة "خطة للسلام" المتعلقة بعمليات وأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في المجالات ذات الصلة. ولقد وفّر لنا التقرير بعض الآراء والأفكار الجديدة والتي تحفز الفكر، والتي تستحق منا النظر المتعمق والنقاش المستفيض.

لقد مر العالم بتغيرات عميقة منذ اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة في أوائل العام ١٩٩٢ وتسارع التحـــول نحـــو التعدديـــة القطبية. إن تخفيف حدة التوترات قد أصبح الاتجاه الرئيسي اليوم، ومع ذلك فالعالم ليس هادئا على الإطلاق. فالهيمنة وسياسات القوة لا تزال موجودة، والبؤر الإقليمية الساخنة تتأجج علـــى نحـــو متقطـــع، ومختلـــف العناصر المزعزعة للاستقرار في تزايد. كل هذه الأمور تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. في غضون ذلك، تكثفت المنافسة الاقتصادية الدولية والفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة لا تزال تتسع. إن صون السلم، وتعزيز التعاون وتوطيد التنمية أمور تبقى تحديا رئيسيا يواجه العالم والأمم المتحدة اليوم. فلن توجد تنمية دون سلم، ولن يوجد أي سلم دائم دون تنمية، في حين أن السلم والتنمية معا يتطلبان تعاونا دوليا.

إن العالم مشغول كثيرا الآن بكيفية القضاء على البؤر الإقليمية الساخنة وتسوية المنازعات الدولية على النحو المناسب. وفي هذا الصدد، هناك توقعات كبيرة معلقة على الأمم المتحدة التي بذلت منذ انتهاء الحرب البـــاردة جهـــودا كبيـــرة من أجل تعزيز تسوية البؤر الإقليمية الساخنة، وصون السلم والأمن الدوليين، محققة النجاح والفشل على حد سواء. والتقرير الذي قدمه

الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتصف إذن بأهمية عملية بالغة.

هناك مثل صيني يقول: إن المعرفة العميقة تتأتى للمرء في سن الـ ٥٠". وعمر الأمم المتحدة الآن يكاد يبلغ ٥٠ عاما. ويحدونا الأمل في أن تصل الى هذه المرحلة من المعرفة الناضجة عن طريق تلخيص الماضي والتطلع الى المستقبل، الأمر الذي يجعلها قادرة، على نحو أفضل، على الاضطلاع بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين الموكول اليها بموجب الميثاق في الانتقال الى القرن المقبل. وهذا ليس مجرد توقع تواق للمجتمع الدولي من الأمم المتحدة، بل هو أيضا اختبار كبير لهذه المنظمة.

إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بخاصة يجب عليهما، لدى الاضطلاع بمسؤولياتهما عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يمتثلا على نحو صارم، لمقاصد ومبادئ الميثاق عندما ينخرطان في الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، أو الأنشطة الأخرى في المجالات ذات الصلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمبادئ التالية:

أولا، يجب دائما مراعاة مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الخارجية للبلدان. فالأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة وليست حكومة عالمية. وأود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية. فالمسائل التي تتعلق ببلد ما ينبغي، في نهاية المطاف، أن يحلها شعبه بالذات، والمسائل التي تتعلق بمنطقة ما ينبغي أن تحلها البلدان في المنطقة من خلال المشاورات التي يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يضطلع فيها بدور تكميلي وتوطيدي فحسب.

ثانيا، ينبغي تسوية المنازعات عن طريق اللجوء بثبات الى الوسائل السلمية من قبيل المساعي الحميدة، والوساطة، والتفاوض. وفي حين أن هناك أسبابا سياسية واجتماعية عميقة ومعقدة للصراعات والمنازعات في العالم اليوم تتعلق بالدين أو الإثنية أو الثقافة أو الأرض، فقد يكون السعي الى إيجاد حل سلمي أمرا مستهلكا للوقت وصعبا. لكن هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الفعالة في الأجل البعيد. أما الرغبة في إيجاد حل عاجل من خلال الأعمال العسكرية أو تدابير إنفاذية أخرى فليست أمرا غير مرغوب فيه سياسيا فحسب، بل إنه سيعمق أيضا التناقضات، ويسبب مضاعفات خطيرة، ويأتي للسلم بأضرار بعيدة الأجل. وهناك بالفعل عدد غير قليل من الأمثلة على هذا في الأعوام الأخيرة.

ثالثا، وبما أن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب عمل الأمم المتحدة في مجالات مختلفة، فالمطلوب من الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة أن تضطلع بولاياتها الخاصة بها وفقا للميثاق، وأن تضطلع بأدوارها الخاصة بها بطريقة متوازنة ومتناسقة بينما تعمل على تعزيز تنسيقها وتعاونها المتبادلين. إننا نؤيد دورا أكثر نشاطا وفعالية للجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين والمجالات الأخرى ذات الصلة. ونحن نقدر تقديرا عاليا الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل التوسط في صراعات أو منازعات إقليمية، ونؤيده في الاضطلاع بدوره وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، فضلا عن ولايتي مجلس الأمن والجمعية العامة.

رابعا، إن مجلس الأمن موكول اليه، بموجب الميثاق، تحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يعمل، لدى تحمله هذه المسؤولية بالنيابة عن الدول الأعضاء. ونحن نعتقد باستمرار أن جميع الأعضاء، بصرف النظر عن حجمهم وقوتهم وثرائهم، يحق لهم الاشتراك في مناقشة وحل المسائل الرئيسية للأمم المتحدة على قدم المساواة. فينبغي لمجلس الأمن إذن أن يستمع مطولا الى وجهات نظرهم قبل اتخاذ قرارات هامة. فقراراته ومقرراته يجب أن تظهر إرادتهم المشتركة وتتطابق، مع مصالحهم. وهذا أيضا إعراب هام عن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

إن ذكر تلك المبادئ أسهل حقا من تنفيذها. والأمم المتحدة مع ذلك، ليس لديها بديل من التمسك بها بغية صون السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة.

لقد واجهت الأمم المتحدة عدة مشاكل جديدة في تحمل مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين في ظل الظروف المتغيرة. وأخذت تظهر التناقضات والعيوب الغامضة بصورة تدريجية. وهذا يتطلب القيام، من خلال النظر المتأني، بوضع مجموعة من التدابير والآليات السياسية العملية التي تكفل نجاح أنشطة

الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن المسائل التالية تستحق اهتمامنا الخاص:

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة التدخل المشروط للأمم المتحدة في تسوية صراعات داخلية في بعض البلدان بطلب من الحكومات أو الفصائل في هذه البلدان، أو بلدان أو أطراف أخرى في حالات استثنائية قليلة بسبب غياب الحكومة في بلد ما.

هذه قضية جديدة وبالغة الحساسية، واذا أسيئت معالجتها ستجعل من الأمم المتحدة طرفا في الصراع أو أداة تستخدمها حفنة من البلدان للتدخل في الشؤون الدولية للبلدان الأخرى وبالتالي تلقي بعمليات الأمم المتحدة في مهاوي المصاعب والفشل. وعليه نرى من الحتمي وضع مبادئ معينة تحكم تدخل الأمم المتحدة المناسب في هذا الصدد، من بينها ما يلي: التدخل في الصراعات أو المنازعات التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم الدولي أو الاقليمي؛ يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة بناء على طلب الأطراف المعنية وبموافقتها؛ ينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على المساعدة في تسوية الصراعات أو النزاعات بالوسائل السلمية؛ وينبغي إعطاء دور كامل للبلدان المجاورة والمنظمات الاقليمية ذات الصلة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم تواجه تحديات جديدة وقد شهدت تغيرات كمية ونوعية ملموسة في السنوات الأخيرة، وفقا لتقرير الأمين العام. ونرى أن الأمم المتحدة، في الوضع الجديد، ينبغي أن تلتزم بالممارسات التي ثبتت فعاليتها حينما انخرطت في عمليات حفظ السلم، وأعني بها المبادئ الثلاثة التي أكد عليها الأمين العام في تقريره وهي: موافقة الأطراف، والحياد، وعدم اللجوء للقوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. كما ينبغي إيجاد تمييز واضح بين عمليات حفظ السلم وإجراءات إنفاذ السلم. إن الأمم المتحدة تتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل من حيث الموارد البشرية والمالية والمادية، مع الاتساع المتزايد، عددا ونطاقا، لعمليات حفظ السلم وولاياتها. كما أن الطريقة السلمية لمعالجة هذه المشكلة سيكون لها أثر مباشر على نجاح العمليات. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف في حدود إمكانياتها وعملها لتحسين فعالية هذه العمليات. وعلى الدول الأعضاء أن تفي بإخلاص بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في الميثاق لضمان أساس مالي مستقر وسليم للعمليات.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعالج على النحو السليم مسائل مثل قيادة ومراقبة عمليات حفظ السلم وتدريب الأفراد المشتركين فيها.

يُعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع اذا بوشرت على النحو السليم يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في القضاء على المنازعات ونزع فتيلها. ومع ذلك، يتعين على الأمم المتحدة، في اضطلاعها بهذا الدور، أن تحترم إرادة حكومات وشعوب البلدان المعنية بدلا من أن تفرض آراءها عليها. وعليها بصفة خاصة أن تتوخى الحذر بشأن المسائل التي تمس سيادة بلد من البلدان - مثل الانذار المبكر. وينبغي أن تحصل على موافقة مسبقة من البلدان المعنية قبل إيفاد بعثات تقصي الحقائق أو غيرها من البعثات؛ والقضايا الكبرى في هذا الصدد ينبغي أن يبت فيها مجلس الأمن. وينبغي إعطاء دور أكبر لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال إعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء الصراع وأنشطة المتابعة الأخرى وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة. ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يجور على مسؤولياتها ويتدخل في أمور تتجاوز صلاحياته.

بعد انتهاء الحرب الباردة، زادت الحالات التي يلجأ فيها مجلس الأمن، مستندا الى الفصل السابع من الميثاق على أسس واهية، الى اتخاذ اجراءات للانفاذ أو يأذن لحفنة من البلدان باتخاذها. ونحن لم نؤيد قط اجراءات الانفاذ هذه. ونرى أن اجراءات الإنفاذ الواردة في الفصل السابع من الميثاق لا يجوز استخدامها إلا ضد أعمال العدوان التي تهدد السلم وتقوضه. واذا اقتضت الضرورة، ينبغي أن توفر لها الولاية الواضحة وكذلك الإرشاد السياسي من مجلس الأمن، والقيادة الموحدة للأمم المتحدة. أما اللجوء العشوائي الى الوسائل الالزامية فلن يساعد على حسم المشاكل. بل إنه بالأحرى سيؤدي الى تعميق التناقضات وتفاقم الصراعات والإساءة الى سمعة الأمم المتحدة. وينبغي أن نوضح أنه حدثت بعض الحالات، في تاريخ الأمم المتحدة، تدخلت فيها بضع دول كبرى بالقوة في الشؤون الداخلية لبلد ما باستخدام ولاية مجلس الأمن، وترتبت عليها نتائج عكسية. وهذه الدروس التاريخية ينبغي ألا تنسى.

والجزاءات تدخل أيضا ضمن الوسائل الالزامية للأمم المتحدة. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في

حـــالات تطبيـــق مجلس الأمن لهذه الجزاءات. ونحن لا نحبذ استخدام الجزاءات لممارسة الضغوط، بدلا من المساعدة في تسوية المنازعات الدولية، لأنها لن تؤدي إلا الى جلب المعاناة على شعوب البلدان المستهدفة، والتسبب في صعوبات وخسائر اقتصادية لبلدان أخرى، وبالذات البلدان المجاورة التي تنفذ الجزاءات. ونقدر اقتراح الأمين العام باتخاذ تدابير عملية وفعالة لتخفيف الأثر العكسي الذي تخلفه الجزاءات. وفي بعـــض الحـــالات المطلقـــة التي يتحتم فيها فرض الجزاءات، ينبغي أن تحدد بوضوح أهدافها ونطاقها وإطارها الزمني. ولا يجوز استخدام الجزاءات كوسيلة للتأديب. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع آليات ملائمة، مع المراعاة التامة للعوامل الإنسانية، لتخفيف معاناة الناس في البلدان المعنية، وحل المشاكل التي تتعرض لها البلدان الأخرى من جراء الجزاءات، وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بتمعن في هذه العوامل في أعماله المقبلة، وأن يستعرض مختلف نظم الجزاءات القائمة بنفس الطريقة، بغية تخفيف هذه الجزاءات تدريجيا، حسب الاقتضاء، الى حين إلغائها بالكامل.

في السنوات الأخيرة ظهر اتجاه متزايد لخلط أنشطة الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين بأنشطتها في مجال المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والانمائية والانسانية ومجالات أخرى. ومع ذلك فإن عدم وجود مبادئ توجيهية واضحة أدى الى التباس مفاهيم هذه الأنشطة والى اختلافات في تفسيرها. وعليه، فمن الضروري تحديد مفهوم ونطاق هذه الأنشطة وعلاقتها المتبادلة، بعد إجراء مناقشات مستفيضة، واسترشادا بالميثاق، لتزويدها بأساس قانوني سليم.

يغطي تقرير الأمين العام طيفا عريضا من العناصر التي تتعرض لعمل جميع الإدارات المعنية في الأمم المتحدة، وتؤثر تأثيرا مباشرا على مصالح الدول الأعضاء كافة. ونحن نحبذ أن تجري الجمعية العامة ومجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بحثا شاملا ومتعمقا وكاملا للتقرير في مختلف المحافل. وسيقوم الوفد الصيني بدور نشط في هذه العملية، وسيواصل الإسهام في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وفي مجالات أخرى.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره القيّم والمنشط للفكر والآتي في أوانه، الذي يكمل به "خطة للسلام". ونعتقد أنه من المهم، بصفة خاصة، للأمم المتحدة في عامها الخمسين أن تعيد النظر في دورها في صون السلم والأمن الدوليين في ضوء تطورات السنوات الأخيرة. هذا التقرير الملحق يلخص مناقشات وتجارب الآونة الأخيرة بطريقة وثيقة الصلة بالموضوع.

ونحن نوافق تماما على المواقف التي سيعرب عنها في بيان الرئاسة الفرنسية باسم الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أركز ملاحظاتي على القضايا التي نعلق عليها أهمية خاصة، وهي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع والجزاءات وبعض جوانب حفظ السلم.

نشارك الأمين العام تقديره للأهمية القصوى للدبلوماسية الوقائية. ونفهم أن الآليات والتدابير العملية لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية يصعب تحديدها. وفي هذا السياق، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثات دعم صغيرة، حسب الاقتضاء، لمبعوثين خاصين في الميدان، على أن يتخذ الأمين العام القرارات في هذا الشأن استنادا الى المعلومات المتاحة، وعلى أساس إبقاء مجلس الأمن على علم بالتطورات.

من شروط النجاح الهامة في جميع عمليات التفاوض أثناء الصراعات وقبل وقوعها، توفر الوقت الكافي والتواجد الدائم في الميدان. في الماضي، لم تكن بعثات الأمم المتحدة الرسمية تشكل إلا عندما يصل الصراع الى مستوى معين من الحدة. ولكن حتى في هذه الحالات، يمكن اعتبار إرسال عدد محدود من المراقبين تحت إشراف الأمين العام شرطا لازما عندما تصل المفاوضات الى مرحلة معينة وتصبح الاستجابات السريعة ضرورية، كما حصل في طاجيكستان مؤخرا.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن ألمانيا أكملت قائمة الشخصيات المستعدة لتأدية مهام في مجال الدبلوماسية الوقائية. وستعرض هذه القائمة على الأمين العام أثناء زيارته الحالية لألمانيا، تلبية لانشغاله إزاء الافتقار الى الأفراد المحنكين. كما أود أن أشير الى أننا عززنا الى حد كبير برنامجنا الجديد لإعانات توطيد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ففي عام ١٩٩٤ منحنا مساعدات كبيرة في هذين المجالين الى

١٢ بلدا. وفي قيامنا بذلك أولينا اهتماما خاصا للبلدان التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بعمليات، مثل اثيوبيا وجنوب افريقيا وموزامبيق.

ثمة عامل هام آخر للدبلوماسية الوقائية هو احترام حقوق الانسان. لقد علمتنا التجربة أن المجتمعات التي تتمسك بحقوق الانسان والتي توجد فيها هياكل ديمقراطية يكون احتمال نشوء الصراع فيها أقل. وبناء على ذلك يستأهل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان تأييدنا القاطع، وينبغي تعزيز مركز حقوق الانسان. ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة لدمج حقوق الانسان في برامجها الانمائية. وأهمية احترام حقوق الانسان فيما يتصل بمنع نشوء الصراعات ينبغي أيضا النظر فيها على نحو متزايد في سياق حفظ السلام، بل وأهم من ذلك، في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصر أساسي في منع وقوع المنازعات. ولهذا نؤيد الأمين العام في جهوده لاستكمال خطة السلام بخطة للتنمية.

يشير الأمين العام في تقريره عن وجه حق الى هدف بناء السلام بعد انتهاء النزاع - أي، إقامة الهياكل لتوطيد السلام مؤسسيا. وبغية القيام بذلك بنجاح، لا بد من الإعداد بشكل جيد للانتقال من عملية حفظ السلام الى إنشاء هياكل جديدة يمكن أن تؤدي الى توطيد السلم. ولم نطور، بعد، نهجا مفاهيميا متوطدا تحقيقا لهذه الغاية. فحتى الآن، إما أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد انتهت مبتورة بشكل أو بآخر بدون أي فترة انتقالية هامة، كما حصل قبل فترة قصيرة في موزامبيق، أو أن الأمم المتحدة مضت في مهام بناء السلم لسنوات، كما حصل، مثلا، في السلفادور بنجاح كبير. وبالطبع، كل حالة تختلف عن الحالة الأخرى، ولكن يتعين علينا أن نحاول إيجاد السبل والوسائل التي تكفل قدرا معينا من المتابعة بعد الانتهاء الرسمي لعملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى وجه الخصوص في الحالات التي تكون فيها برامج إعادة تعمير الهياكل السياسية والادارية جزءا من عملية حفظ السلام، يتعين علينا أن نتفادى إنهاءها قبل أوانها قبل كفالة تقديم المساعدة في الميدان عن طريق قنوات أخرى. وأشير بصفة خاصة الى مجالي الشرطة والقضاء. من الأساسي توفير بيئة آمنة لإعادة إدماج اللاجئين وللانتعاش الاقتصادي. وفي أوقات كثيرة، تواجه البلدان الخارجة من النزاع صعوبات في توظيف موظفين مدنيين، ناهيك عن دفع رواتبهم. وفي الغالب لا تكون الانتخابات الديمقراطية نهاية حقيقية للصراع، كما شهدنا في كمبوديا وأنغولا. ومن التناقض، وليس استثمارا حسنا، الشروع في عملية لحفظ السلام ثم الانسحاب دون محاولة توطيد نتائج تلك العملية.

وبالإضافة الى ذلك، قد ندرس إمكانيات توجيه المساعدة الانمائية الى مشاريع بناء السلام بعد انتهاء النزاع - وبصفة خاصة، الأموال المتاحة عموما ولكنها حجزت عندما بدأ الصراع. ولكفالة الانتقال السلس من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام الى برامج التعاون الاقتصادي، يلزم التنسيق الوثيق بين عملية حفظ السلام والوكالات المعنية. وينبغي النظر في هذه الحاجة الى التنسيق لدى صياغة الولاية المبدئية لعملية حفظ السلام، حسب الاقتضاء.

يتعين إقامة اتصالات مؤسسية مع المنظمات الدولية المالية والانمائية - في بداية عملية حفظ السلام إن أمكن - بغية الإعداد، في مرحلة مبكرة، للانتقال الى بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وينبغي كذلك إقامة اتصالات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن ندرس إمكانية تأسيس أفرقة انتقالية صغيرة للغاية لمواصلة التواجد في بلد الصراع، تكون على استعداد لكفالة ورصد انتقال الولاية، وللمراقبة والمشاورة وبذل المساعي الحميدة والتحذير عندما تتعسر الأمور.

وفيما يتصل بموضوع الجزاءات، نؤيد مزيدا من التحديد لأنظمتها ورصد أوثق لآثارها، لا سيما على البلدان الثالثة، كما اقترح الأمين العام. ونبقى على اقتناع بأن فرض الجزاءات أداة قسرية لازمة متاحة للمجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق، خصوصا اذا أردنا تفادي استخدام القوة العسكرية. ومع ذلك، نرى أن الوقت قد حان لننظر في السبل والوسائل اللازمة لكفالة تحديد الأهداف بدقة أكبر. وهذا لن يكون فعالا في تحقيق النتيجة المرغوبة فحسب، بل سيعزز أيضا مصداقية مجلس الأمن وسلطته. ويجدر التفكير أيضا فيما اذا يمكن توجيه الجزاءات بحيث تستهدف

الأفراد الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن الحدث الذي أدى الى فرضها.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره إنشاء آلية للاضطلاع بجملة أمور، منها تقييم الآثار ومهام الرصد. وبقدر ما تساورنا بعض الشكوك، في ضوء العجالة التي تفرضها الأحداث المؤدية الى فرض الجزاءات، حول ما اذا كان من العملي إجراء تقييم متعمق لأثر الجزاءات قبل فرضها، فإننا نوافق على أن التقييم الأولي ينبغي أن يشكل جزءا من أساس صنع القرارات من جانب مجلس الأمن. ولكن ينبغي إجراء تقييم شامل لأثر الجزاءات مباشرة عقب اعتمادها بحيث يمكن اجراء التعديلات اللازمة بأسلوب مؤات. وتحقيقا لهذا الغرض، من المفيد حقا إنشاء قدرة ضمن الأمانة العامة لإعداد هذه التقييمات ورصد تطبيق الجزاءات على نحو مستمر، وبالتنسيق الوثيق مع المؤسسات المالية والانمائية الدولية المعنية ورفع تقارير منتظمة الى لجان الجزاءات.

وبالإضافة الى ذلك، نتفق مع الأمين العام على أنه يتعين على مجلس الأمن أن يحدد في قراراته بوضوح أهداف الجزاءات والشروط التي يمكن بها إنهاء هذه الجزاءات. ونرى أن درجة عالية من الوضوح والتنبؤ ستستتبع أيضا درجة عالية من السلطة والتنفيذ وبالتالي، من النجاح.

إن السلم الدائم والاستقرار الدولي سيتوقفان الى حد كبير على تطبيق نظام فعال للأمن الجماعي تحت سقف الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بعمليات لحفظ السلام بطريقة موثوقة وكفوءة. وتؤيد ألمانيا مفهوم الترتيبات الاحتياطية التي اقترحها الأمين العام. والقوات الألمانية المسلحة في الوقت الحالي تعاد هيكلتها بصورة جوهرية، وهي عملية ستفضي، تدريجيا، الى مزيد من القدرات في مجالات الاستجابة للأزمات وحفظ السلام. وبناء على ذلك، لسنا على استعداد بعد لإرسال كتائب قوات محددة، ولكننا سنفعل ذلك عند الطلب. وكما أعلن وزير الخارجية كنيكل في الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فإننا على استعداد للإسهام.

كما نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء مخزون احتياطي من المعدات النموذجية لحفظ السلام للكتائب الوطنية غير المجهزة تجهيزا كافيا. وحتى قبل إنشاء هذا المخزون جهزت ألمانيا في الماضي، عن طريق الأمم المتحدة، بعضا من هذه الكتائب - على سبيل المثال، كتائب من باكستان وبنغلاديش في يوغوسلافيا السابقة.

نشكر مرة أخرى الأمين العام على تقريره المثير للاهتمام. إننا نتفق معه على أنه ليس هناك ما يدعو الى الإحباط أو التشاؤم. فعلينا ألا ننسى ما حققته الأمم المتحدة من نجاحات، على سبيل المثال في ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وموزامبيق. وأن تقرير الأمين العام في حد ذاته ومناقشتنا هذا اليوم خير دليل على أن الأمم المتحدة قادرة ومستعدة لمواجهة التحديات الحالية. وبهذه الروح نتطلع الى مواصلة استعراض تقرير الأمين العام في مجلس الأمن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على التقرير الهام الذي أعده بشأن حفظ السلم. إن هذه الوثيقة تعتبر عن حق إسهاما كبيرا في دراسة ممارسات الأمم المتحدة في حفظ السلم، وهو إسهام بدأ بتقديم "خطة للسلم"، استجابة للقرار المتخذ في الجلسة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. إن التقييمات الواردة في التقرير والتوصيات المستندة الى مختلف تجارب المنظمة الناجحة والفاشلة تحتاج أيضا الى دراسة متأنية والى مراعاتها في الأنشطة اليومية للمنظمة.

إن الوقت في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية مناسب لإجراء حوار شامل حول جميع جوانب حفظ السلم، ولإعادة النظر في الأنشطة الجارية في هذا الميدان. وقد أشار الى ذلك وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد كوزيريف، عندما تكلم في مجلس الأمن يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي. وفي رأينا، يصف تقرير الأمين العام بدقة بالغة التغييرات النوعية التي طرأت على طبيعة أنشطة حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، والتي تعالج الآن، في معظمها، تهديدات للسلم والأمن الدوليين ناجمة عن الصراعات داخل الدول. وإن حسم هذه المنازعات أكثر تعقيدا، وأبهظ كلفة، وأكثر خطرا على الموظفين الدوليين من القيام بعمليات حفظ السلم التقليدية، على الرغم بالطبع من أنها لا تتبع نفس النمط في جميع الحالات.

إننا نتفق مع استنتاج الأمين العام بأنه ينبغي زيادة استخدام الدبلوماسية الوقائية، وهذا يتطلب دعما أكبر من جانب الدول الأعضاء. وفي ضوء القلق الذي أعرب عنه الأمين العام، فإن موسكو على استعداد للنظر في إمكانية توفير أشخاص ذوي مكانة يتمتعون بخبرة سياسية ودبلوماسية، للقيام بمهمات مختلفة لحفظ السلم، بالنيابة عن الأمين العام، كممثلين خاصين له.

ونرى أيضا أن فكرة إنشاء بعثات ميدانية صغيرة لأغراض الدبلوماسية الوقائية فكرة منطقية بعض الشيء، على أن يتم الحصول أولا على موافقة البلد المضيف. كما نعتقد أن من المفيد أن يحدد الأمين العام المعايير العامة لإنشاء هذه البعثات واستخدامها. إننا نعتبر أن تحديد الظروف الأساسية للقيام بعمليات حفظ السلم له أهمية أساسية.

ونشعر بقلق خاص إزاء عدم التمكن حتى الآن، على الرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، من اعتماد المعايير والظروف النموذجية لإشراك الأمم المتحدة في إخماد بؤر التوتر المختلفة. وهذا يعني في بعض الأحيان أن بعض الصراعات التي لا يكون خطرها على الاستقرار الدولي واضحا تبتلع قدرا كبيرا من الموارد المالية، حيث ترسل وحدات كبيرة من قوات حفظ السلم على الفور، بينما في الحالات الأخرى، نعتقد أن مجلس الأمن بطيء في الاستجابة، ويستغرق في بعض الأحيان عدة أشهر في دراسة حالة ما ويقتصر في نهاية المطاف على إرسال أفرقة صغيرة من المراقبين، على الرغم من الطلب المباشر من قبل قادة الدول المعنية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات المتصلة بالصراعات في منطقة كمنولث الدول المستقلة. إن هذه الممارسة تدعونا الى التكلم عن المعايير المزدوجة. ونحن نفهم بالطبع أن قدرات الأمم المتحدة محدودة، ولكن لهذا السبب بالذات يجب استخدامها على الوجه السليم في تسوية المنازعات في مختلف أجزاء العالم، بما في ذلك منطقة كمنولث الدول المستقلة. ولا ينبغي أن تكون هناك حالات تعتبر فيها بعض الصراعات، على سياق قول أورويل المأثور، أكثر مساواة من الأخرى.

إننا نشاطر الآراء المعرب عنها في التقرير المتعلقة بالحاجة الى احترام مبدأ وحدة القيادة وتحديد ثلاثة مستويات للسلطة في تنفيذ العمليات. ونفترض في هذا الصدد أن الأمين العام سيلتزم، لدى توليه زمام القيادة التنفيذية، بالتعليمات السياسية لمجلس الأمن، ويبقي المجلس على علم تام بالتطورات، ويستشيره في أية خطوات تكون سياسية لا فنية. وفي الوقت ذاته، ينبغي إبقاء حكومات البلدان المساهمة بقوات على علم بجميع جوانب العملية وفي جميع الأوقات.

وفيما يتعلق بالميل صوب قيام مجلس الأمن بعمليات فورية الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره، نود أن نؤكد على السلطة الخالصة للمجلس بموجب الميثاق والحاجة الى موازنة المزايا والمساوئ بشكل دقيق عند وضع ولايات تلك العمليات. ونحن، بالطبع، لا نتكلم عن إدارة كل شاردة وواردة للمسائل العملياتية البحتة، مثل وزع القوات، ووضعها في الميدان، وقيادتها الميدانية، وما الى ذلك.

ونلاحظ خيبة الأمل التي أعرب عنها الأمين العام إزاء المفهوم المعتمد مؤخرا للترتيبات الاحتياطية. مع ذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان العمل على تحسين نظام هذه الترتيبات، لا سيما أن بلدان كثيرة بما فيها الاتحاد الروسي، أبدت اهتماما به. وقد تكون فكرة جيدة، تحقيقا لهذا الغرض، أن يتم عقد اجتماع رفيع المستوى برئاسة الأمين العام لتشجيع اتخاذ إجراء بشأن هذه الفكرة المفيدة للغاية.

إن اقتراح تكوين قوة للرد السريع يشمل عددا من المسائل الهامة التي قد تتطلب دراسة متعمقة للغاية، من الناحيتين النظرية والعملية. وبالطبع تتطلب هذه الدراسة منا مراعاة أحكام المادة ٤٣ من الميثاق. وكما قال الرئيس يلتسن في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، إن روسيا على استعداد لإبرام اتفاق مع مجلس الأمن لتوفير وحدات عسكرية وطنية لعمليات الأمم المتحدة. وإذا احتذى بهذا المثل عدد كاف من الدول الأخرى، فسنتمكن من الاقتراب من تحقيق مفهوم قوات الأمم المتحدة المسلحة. وفي هذه الحالة، من الأهمية بمكان أن نعهد الى لجنة الأركان العسكرية، التي يفترض بها تقديم المشورة لمجلس الأمن ومساعدته في جميع المسائل المتصلة بمتطلباته العسكرية، لا بالأعمال الرسمية فحسب بل أيضا بالأعمال المضمونية. وسيكون من المفيد أن نحلل قدرة اللجنة على دفع عمل الأمانة العامة في تطوير "خطة للسلم".

يود الوفد الروسي أن يعرب عن تأييده للمقترحات الواردة في التقرير بشأن طرق حسم

المشاكل المتعلقة بتوفير المعدات والخبرة الفنية لعمليات حفظ السلم، والتدريب الكافي، واستعداد القوات، وتوفير قدرة إعلامية فعالة لدى التخطيط للعمليات مستقبلا. إن التأثير الذي تتركه المعلومات عن الصراعات على الرأي العام والقرارات السياسية كبير بدرجة لا يمكن معه التقليل من جسامة هذه المشكلة.

إن التعريف الحالي للأمن لا يمكن فصمه عن فكرة التنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، يبدو لنا أن الأمين العام محق عندما يريد زيادة تطوير مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وإقامة الهياكل التي تتيح توطيد السلم بعد إنجاز أية تسوية سياسية. ويمكن إعطاء قدر من الزخم عن طريق وضع معايير وترتيبات عملية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع يمكن مقارنة مهامها وأهميتها من حيث النطاق بنظام الوصاية الدولي لفترة ما بعد الحرب. ونلاحظ أيضا الشكل الجديد لهذه المسألة الرئيسية الذي اقترحه الأمين العام، والذي وصفه في تقريره ببناء السلام الوقائي. إننا نؤمن بأن هذا النهج يتسم ببعد النظر وله ما يبرره. ومن المستحسن، كما يشير التقرير، إجراء دراسة دقيقة لكامل مجموعة الفرص المتاحة للأمم المتحدة للاضطلاع ببناء السلم الوقائي وبعد انتهاء الصراع، على أساس التحسينات الأساسية في التنسيق وتقسيم العمل فيما بين جميع الهيئات والمؤسسات المعنية، مع مراعاة مجال اختصاص كل منها.

ينبغي أيضا أن نشجع الأمين العام في جهوده لتنفيذ "نزع السلاح على نطاق صغير". وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا استخدام آلية تسجيل الأسلحة التقليدية، في جملة أمور، ونحن مقتنعون بأنه في مجال "نزع السلاح على نطاق صغير"، وبخاصة فيما يخص عدم الانتشار، يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام بإسهام أكثر نشاطا. ونأمل أن يتسنى دراسة أفكار الأمين العام بشأن هذه المسائل أيضا.

إن التحليل الوارد في التقرير لآثار اللجوء الى الجزاءات يعبر عن الشواغل التي أعرب عنها معظم أعضاء الأمم المتحدة. وقد أشار متكلمون آخرون بالفعل الى هذا. وفي اطار هذه المسألة، من المهم أن نكون واضحين بشأن أهداف الجزاءات المفروضة، والحاجة الى التوصل الى الاتفاق في الوقت المناسب بشأن الظروف والآلية المحددة لرفعها بمجرد تحقيقها لمقاصدها، وعدم جواز تشديد الجزاءات اذا كان ذلك من شأنه أن يعيق عملية التسوية السياسية، والضرورة الحيوية لمراعاة العوامل الإنسانية.

يبين التقرير أيضا الحاجة الماسة الى النظر في مشكلة الجزاءات والى اتخاذ تدابير محددة، وبخاصة فيما يتصل بالمادة ٥٠ من الميثاق. ونحن على استعداد للنظر في إنشاء آلية خاصة، في اطار الأمانة العامة، ذات مهام ووظائف محددة تحديدا جيدا، لتناول مسائل الجزاءات. وبهذا العمل، من المهم أيضا أن يطلب من ادارة الشؤون الإنسانية، وعلى المستوى الحكومي الدولي، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على حد سواء، أن يضعا في اعتبارهما الامكانيات التي توفرها المادة ٦٥ من الميثاق.

إن نظام الأمن الدولي مستقبلا لن يكون مستقرا استقرارا حقيقيا إلا اذا أمكننا ايجاد آلية فعالة لحل المشاكل على جميع المستويات: الوطنية والاقليمية والعالمية. وتقسيم المسؤوليات بين هذه المستويات سيمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ ببنيتها المرنة الفعالة بشكل كفء.

وفي هذا الصدد، نؤيد زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق، والإبقاء على دور ومسؤولية مجلس الأمن المثاليين. إننا نؤيد استمرار ممارسة عقد الأمين العام اجتماعات لقادة المنظمات الاقليمية بغية توسيع نطاق خبرتهم حول التعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهم. ونعتقد أن من المهم بشكل خاص إقامة علاقات عمل بين الأمم المتحدة وكمنولث الدول المستقلة، الذي يعد واحدا من تلك المنظمات الاقليمية. ومما لا شك فيه، أنه في جميع حالات عمليات حفظ السلام الاقليمية المضطلع بها على أساس اتفاقات وترتيبات اقليمية طوعية وفقا للمادة ٥٢ من الميثاق، ينبغي أن يكون اشتراك الأمم المتحدة على أساس تعاون طوعي منصف دون أي نوع من الرقابة أو محاولة التدخل في عملية التسوية ودون أية مسؤولية - سياسية أو مالية - عن نتيجة تلك العمليات.

فيما يتعلق بالتمويل، نؤيد الأفكار الواردة في التقرير بشأن التقييم الشامل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للقيام بعمليات حالية أو لإنشاء عمليات جديدة. وعند النظر في هذه المسألة الحساسة مستقبلا، ربما ينبغي أن نقيم جميع أنشطة حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يساعدنا في نهاية الأمر على التعرف على الموارد المحدودة المتاحة وتوجيهها الى المسائل التي تفرض تحديا حقيقيا للسلم والأمن، وعلى الاحجام عن استخدام الأموال حيث لا يكون هناك تهديد، أو حيث تكون الأطراف نفسها، ولعقود، متباطئة في السعي الى حل سياسي.

يعتقد الوفد الروسي أن المناقشة التي بدأت اليوم بشأن تقرير الأمين العام ستستمر، مما يتيح لمجلس الأمن أن يتخذ قرارات موضوعية ومفيدة بشأن دور الأمم المتحدة مستقبلا في هذه المسائل.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا، نيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، أن أعرب عن أعمق التعازي لليابان حكومة وشعبا بمناسبة المأساة التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد الشقيق. ونعرب لذلك البلد عن تعاطفنا وتعاوننا معه في حدود مواردنا المتواضعة.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بصفته منسقا لحركة عدم الانحياز.

إن وفود أمريكا الوسطى تود أن تشكر الأمين العام على تقديم "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة".

من دواعي الشرف أيضا لوفد بلادي أن أخاطب هذا المجلس نيابة عن البلدان التي تشكل مجموعة أمريكا الوسطى.

في السنوات الأخيرة شهد المجتمع الدولي تغيرات هائلة في عمل هذه المنظمة العالمية، مثل اعتمادها لنهج جديد ومفاهيم جديدة بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أساسا للسلام الدائم، وبشأن الاستدامة البيئية. هذه الأنشطة تصيغ حاليا شكل عمل منظمتنا وسوف تحدد بوضوح الدور الذي تقوم به المنظمة في العلاقات الدولية في السنوات المقبلة.

ومن بين جميع هذه الأنشطة، تحتل عمليات حفظ السلام الجديدة جانبا كبيرا من جدول أعمال الأمم المتحدة، وتستأثر، بسبب تعقدها، بنصيب كبير من جهودها ومواردها المالية. ومع أن الميثاق لا يتضمن حكما يحدد تلك الأنشطة، فإنها تعد الأدوات التي تمكن مجلس الأمن، وفقا لما ذكره الأمين العام، من الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين بعد استنفاد جميع طرق ووسائل تسوية النزاعات بالطرق السلمية المتصورة في الفصل السادس من الميثاق.

إننا نؤمن بأن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة جعلت منها عاملا أساسيا في العلاقات الدولية، لأنها تمكنها من الاسهام بشكل خلاق في إزالة الأسباب الجذرية للصراع بينما تناصر القيم الديمقراطية وتكفل احترام حقوق الإنسان. إن مهام عمليات حفظ السلام الجديدة ليست مقصورة على مراقبة وقف اطلاق النار أو وقف الأعمال العدائية بين أطراف أي صراع، كما كان الحال في عمليات السلم التقليدية. إنها قد تتضمن، تبعا للظروف، اشتراك قوات الأمم المتحدة في حماية العمليات الإنسانية، كما هو الحال في البوسنة والهرسك والصومال، أو في أمور مختلفة تتصل بالنظام المدني المنصوص عليه في اتفاقات متفاوض بشأنها بين الأطراف أو بناء على طلب حكومات، كما هو الحال بالنسبة للعمليات في السلفادور وكمبوديا وموزامبيق، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى أية حال، سواء في العمليات التقليدية أو الجديدة التي تضم طائفة واسعة النطاق من الأنشطة المدنية المتصورة في الاتفاقات المتفاوض عليها، ينبغي احترام المبادئ الثلاثة التي تقوم على أساسها عمليات حفظ السلام وهي موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة، إلا دفاعا عن النفس.

إن الولايات التي قد تتطلب استخدام القوة ينبغي أن تحصل على موافقة الأطراف، وأن تحلل تحليلا مستفيضا من جانب مجلس الأمن، نظرا لتكاليفها السياسية والاقتصادية الخطيرة بالاضافة الى المخاطر الواضحة التي قد تمثلها بالنسبة لقوات حفظ السلام، التي قد لا تكون لديها القدرة والتدريب اللازمان. وفي هذا الصدد، نتفق مع بيان الأمين العام في "ملحق لخطة للسلام" بأن المشاكل الدولية لا يمكن أن تحل بسرعة أو في غضون وقت محدود، وأن علينا أن نقاوم إغراء اللجوء الى قوة السلاح للإسراع بها. فاللجوء الى

استخدام القوة يجب النظر فيه كأمر لاحق فقط وبوصفه الملاذ الأخير في حفظ السلام.

منذ ١٩٩٢، السنة التي قدم فيها الأمين العام تقريره "خطة للسلم"، لم يجر فقط إرساء الأسس لعملية منتظمة لإجراء إصلاحات ملموسة في هذه المنظمة، بل بزغ أيضا إطار مفاهيمي يجري في سياقه تأمل متعمق لهدف الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال تقرير "خطة للسلم" يشكل الأساس الذي يمكن الدول الأعضاء من اقتراح إصلاحات مستمرة ترمي الى صياغة استراتيجيات وآليات تفضي الى تحقيق تسوية مبكرة وسلمية للنزاعات.

وبعض التدابير التي تبناها الأمين العام، ومن بينها تعزيز المشاورات المستمرة مع مجلس الأمن، وإنشاء آلية إنذار مبكر يمكن أن تستخدم في الحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وتشكيل بعثات تقصي الحقائق، وعقد اجتماعات دورية مع البلدان المساهمة بقوات، تشكل كلها تدابير تعزز قدرة مجلس الأمن في القيام بتوجيهه السياسي الشامل لعمليات حفظ السلام.

لقد تمثل أحد التدابير التي اقترحها الأمين العام لزيادة قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، في ضوء خطورة عدم توفر قوات ومعدات كافية، في تشكيل قوة للرد السريع، بوصفها القوة الاستراتيجية الاحتياطية لمجلس الأمن، التي يقوم بوزعها عندما تنشأ حاجة طارئة لمنع تفاقم أزمة معينة. وبالنسبة لهذه النقطة، فإن حكومة هندوراس، وكذلك حكومات بلدان أمريكا الوسطى الأخرى، تحيط علما بالصعوبات والعقبات التي تواجه عمليات حفظ السلام في حالات بعينها، ومن ثم، فإنها تتشاطر فكرة قوة الرد السريع وكذلك اعتماد التدابير اللازمة لتحسين قدرتها من ناحية الإعداد والتدريب والاستخبارات للقوات المخصصة للاستخدام في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه ينبغي زيادة إيضاح الظروف والحالات التي ستوزع فيها تلك القوة.

ونعتقد أن العنصر الأساسي السائد في "ملحق لخطة للسلام"، هو عملية صنع القرار في مجلس الأمن، التي يجب أن تكون شفافة قدر الإمكان. ومن الضروري بالنسبة لمجلس الأمن أن يحسن آلية مشاوراته وأن يتيح مزيدا من الفرص للبلدان المتأثرة بقراراته لتمكينها من طرح مواقفها وإيضاحها قبل بدء المشاورات غير الرسمية.

إننا نؤيد الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بوصفهما طريقتين تقنيتين للتمكين من تحديد المناطق المحتملة للصراع، وتقديم المساعي الحميدة عندما تكون الصراعات ما زالت في بدايتها وحل الأزمة قبل أن تتردى وتتحول الى مواجهة مسلحة. ونعتقد أن توطيد مهام الدبلوماسية الوقائية في ادارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة كان تدبيرا ذا أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق تلك الغايات. ومما له نفس القدر من الأهمية، تنسيقها مع ادارة عمليات حفظ السلام وادارة الشؤون الإنسانية، سواء لإنشاء عملية حفظ سلام أو لتخفيف المعاناة الناجمة عن صراع ما.

ونعتقد أيضا أن من الحيوي الاستفادة الى الحد الأقصى من خدمات الممثلين أو المبعوثين الخاصين في بعثات تقصي الحقائق أو بعثات المساعي الحميدة، مع مراعاة الزيادة الحالية في الصراعات الداخلية، لا سيما في أفريقيا وأوروبا. ونظرا لانخفاض تكلفة هذه البعثات مقارنة بالتكلفة الباهظة للحروب من حيث المعاناة الإنسانية والضرر المادي، فإننا نعتقد أنه يجب توفير الدعم المالي السريع لهذه الأنشطة، ونشجع الأمين العام على مواصلة القيام بها.

إن توفير المعلومات في الوقت المناسب، لجميع الدول الممثلة في الأمم المتحدة، عن عمليات حفظ السلام سيسهم دون شك، إسهاما كبيرا في دعم المجتمع الدولي الجوهري لما يقوم به الأمين العام ومجلس الأمن من أعمال. وهذه المعلومات يجب ألا تقدم في الوقت المناسب فحسب، بل أن تقدم في شكل مناسب أيضا، حتى يمكن لكل دولة أن تعبر عن وجهة نظرها بالنسبة لكل حالة، سواء كتابة للأمانة العامة أو في الجلسات العامة للمجلس، حتى تحصل الدول الأعضاء على معلومات واسعة وعامة قبل اتخاذ القرارات.

أما الأنشطة الداخلة في إطار بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فهي من بين أهم الوسائل المتاحة للمنظمة في النهوض بالسلم والأمن، لأنها ترسي الأسس لسلم دائم. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن جميع الأنشطة التي تتألف منها هذه المرحلة يجب أن يعهد

بها الى عمليات متعددة المهام لحين استعادة الحالة الطبيعية، عندما يمكن أن تضطلع بها برامج وصناديق ومكاتب ووكالات منظومة الأمم المتحدة النشطة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وحقوق الإنسان.

إن أمريكا الوسطى اليوم مثال للتحرك من الحرب الى السلم ومن السلم الى الديمقراطية، وها نحن نعمل الآن على نحو مكثف على إيجاد برامج تكامل إقليمي لتحقيق تنمية مستدامة. ونأمل أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تأييد جهود بلداننا تحقيقا لهذه الغاية.

أما بالنسبة لنزع السلاح كأداة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فإننا، جنبا الى جنب مع حركة عدم الانحياز، نلتزم بالمبدأ القائل بأن نزع السلاح العام والكامل لا يمكن أن يتحقق إلا في المحفل المتعدد الأطراف الذي توفره هذه المنظمة. ونعتقد أن القضاء على إنتاج واستخدام والتهديد باستعمال أسلحة التدمير الشامل سيساعد في ترسيخ السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، كما سلم بذلك مجلس الأمن في القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) المتخذ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨، وكرره في إعلان مؤتمر قمته الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عندما أعلن أن انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل شكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الأساسي تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الى أمد غير محدد ودون شروط في مؤتمر الأطراف الذي سيعقد هذا العام.

ويشير الأمين العام في ملحق تقريره الى ما يسمى بـ "نزع السلاح على نطاق صغير"، ونرى ذلك ضروريا لمنع اندلاع الصراعات وعملية بناء السلم بعد انتهاء النزاع. وإننا نتفق مع ما جاء في بيانه بأن انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها واستخدامها والألغام المضادة للأفراد لا تغذي الصراعات فقط ولكن تستنفد أيضا الموارد المحدودة للبلدان الحائزة عليها، وهي غالبا من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نؤيد نداء الأمين العام بإيلاء أولوية مستمرة لمشكلة انتشار وتصدير الألغام المضادة للأفراد وأن تعلن البلدان التي تنتجها وقف انتاجها وتصديرها.

وبالنسبة للجزاءات كإجراءات قسرية لحل الصراعات، نرى أنه عندما يجري فرض هذه الجزاءات ينبغي ان تصاحبها اجراءات تحد من آثارها السلبية على السكان المدنيين وبلدان أخرى. وعليه نوافق على التوصيات التي تنص على أنه عندما يقوم المجلس بفرض جزاءات فإنه ينبغي له أن يعتمد في الوقت نفسه تدابير تسهل عمل الوكالات الإنسانية التي تساعد قطاعات السكان المتضررة من جراء الجزاءات وأنه ينبغي إنشاء آلية لتقييم الأضرار الجانبية التي تلحق بدول أخرى، وذلك بهدف تقديم المساعدة لتلك الدول، بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق.

إن لدى الأمم المتحدة خبرة في مجال صون السلم أكثر من خبرة أية هيئة أخرى. فهي تملك الهياكل لإنشاء وتمويل وتوجيه هذه العمليات. ومن ناحية أخرى، إن المنظمات الإقليمية، باستثناء منظمة حلف شمال الأطلسي، تفتقر الى هذه الهياكل، والحالة المالية لمعظم تلك المنظمات أسوأ من حالة الأمم المتحدة. وهذه الحالة تظل تشكل عقبة أمام اضطلاع المنظمات الاقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق، بدور رائد في مهام حفظ السلم.

فالمشاورات، والدعم الدبلوماسي من خلال ما أطلق عليه "أصدقاء الأمين العام" أو أفرقة الاتصال، والدعم التقني أو التشغيلي، والوزع المشترك لبعثات الميدان والعمليات المشتركة كلها قدمت الدليل على التعاون القيم والمتنوع. ونعتقد أنه في هذا المجال ينبغي للأمين العام أن يعقد اجتماعات دورية، كالاجتماع الذي عقد في ١ آب/اغسطس ١٩٩٤، مع رؤساء المنظمات الاقليمية التي تعاونت في أنشطة صنع السلم وحفظ السلم بغية تقييم ذلك التعاون، بهدف زيادته في المستقبل.

إن التمويل هو أحد أهم العوامل التي تؤثر على إنفاذ عمليات حفظ السلم. وكما نعلم جميعا، ان الطلب على عمليات صون السلم قد ازداد في السنوات الأخيرة، وكلما ازدادت العمليات اتساعا وتعقدا، ازدادت الحاجة الى توظيف الموارد المالية. فالاحصاءات التي قدمها لنا الأمين العام بشأن تكاليف

عمليات السلم واضحة تماما: انها تدلل على ان الزيادة الكبيرة في هذه التكاليف تزيد الى درجة تثير الهلع عن الميزانية المخصصة للأنشطة التنموية.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، نود أن نسترعي الانتباه الى بعض العناصر التي ينبغي أن تحظى بدراسة جدية: أولا، بالنسبة للبلدان النامية، العبء المالي المتمثل في تقديم اسهامات متناسبة لعمليات حفظ السلم؛ وثانيا، تحويل الموارد المخصصة لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان الى هذه العمليات؛ وثالثا، التخفيضات في برامج الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في وقت تجد فيه البلدان النامية أن من المستحيل تقديم إسهامات منتظمة اليها.

هذه هي بعض المشكلات التي تكمن في التكلفة العالية لعمليات السلم. ولذلك نعتقد انه ينبغي تحقيق توازن بين تكلفة هذه الأنشطة وتكلفة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا، من الملائم أن نذكّر اليوم ببيان مجلس الأمن الذي صدر بمناسبة اجتماع القمة الأول، حيث وافق أعضاء المجلس على أن العالم يشهد الآن أفضل فرصة له لتحقيق السلم والأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة. ففي ذلك الاجتماع التزم أعضاء المجلس بالعمل بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء في المنظمة في جهودها لحل مشاكلهم، وخصوصا تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسلموا أيضا بعدم تجزئة السلم والازدهار وان السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاونا دوليا فعالا لاستئصال الفقر والنهوض بحياة أفضل للجميع في إطار مفهوم أوسع للحرية.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن انضم الى زملائي في الإعراب عن تقديري لورقة الأمين العام التي جاءت في حينها والتي تبعث على التفكير بشأن طرق تحسين دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. فملاحظات الأمين العام تزيدنا علما، وتقدم موجزا مفيدا عن الموقع الذي نقف فيه الآن في جهودنا المشتركة لجعل مهمة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق الأمن الجماعي.

أود بصورة خاصة أن أردد ثناء الأمين العام على شجاعة حماة السلم التابعين للأمم المتحدة، من العسكريين والمدنيين. لقد اضطلعوا بمهامهم باقتدار، في ظل ظروف غالبا ما تكون قاسية وفي ظل مخاطر وتضحيات كبيرة. لقد استحقوا عرفاننا جميعا.

وأريد اليوم أن أتوسع بشأن تقييمي الأولي الذي قدمته للأمين العام عندما عرض علينا تقريره للمرة الأولى في أوائل هذا الشهر. وفي تقديم منظور حكومة بلادي بشأن الدروس الماضية وتحديات المستقبل، دعوني أبدأ بالقول إن الأمين العام قد أشار بشكل صحيح الى أننا لا نزال في مرحلة انتقالية.

ان عمليات الانتقال تمتد الى وقت طويل. وبإمكاننا جميعا بالتأكيد أن نعقد الأمل بأن الاضطرابات في السياسة العالمية التي أثارتها نهاية الحرب الباردة قبل عدة سنوات ستزول عما قريب. الا أن تجربة السنوات الست الأخيرة ويا للأسف، تنبئ بأن الاضطراب والقلاقل وأحيانا التغير العنيف سترافقنا فترة طويلة. وهذا يعني انه يجب علينا جميعا - أي الدول الأعضاء، والأمين العام والمنظمات الاقليمية، بالاضافة الى الجمهور - ان نتعلم قبول الواقع الجديد.

وبقدر ما قد تكون لدينا الرغبة في نظام جديد للشؤون الدولية والحاجة اليه، فإن ذلك النظام ليس قاب قوسين أو أدنى. وبدلا من ذلك، ان مهمتنا تتمثل في فهم الحقبة الراهنة وان نتعلم كيف نكيف سياساتنا وذلك كي نواصل تحقيق هدف إقامة عالم أكثر أمنا بالرغم من الاضطرابات التي نراها حولنا.

ان عمليات حفظ السلم الـ ٢١ التابعة للأمم المتحدة والتي أنشئت منذ ١٩٨٨ - وتم اقفال بعضها الآن - تشهد على قيادة المجلس واستعداد المجتمع الدولي ككل للتصدي للشواغل الأمنية. غير أن النتائج التي أسفرت عنها جهودنا حتى الآن كانت مختلطة: فقد تحققت نجاحات في ناميبيا والعراق وكمبوديا والسلفادور وموزامبيق؛ وانجازات باهتة بفعل الإحباط في البوسنة والصومال؛ وتحقيق تقدم بطئ في الصحراء الغربية؛ وخيبة الأمل التي طفت عليها الآن بداية الأمل في أنغولا؛ والمأساة الكالحة في رواندا.

إن كل بعثة من هذه البعثات لها تاريخها الخاص بها، مع عوامل فريدة تسهم في نتائجها، ولكنها توفر معا عددا من الدروس التي نتعظ بها.

ولعل أهم درس هو أن بعثات حفظ السلم داخل بلد ما تستلزم متطلبات مغايرة وأكبر من جانب المحافظين على السلم من متطلبات البعثات التي تفصل بين دولتين عدوتين. فهنا يمكن أن تكون قوانين حفظ السلم أصعب تطبيقا. والأطراف المتنافسة يمكن أن يكون تعريفها أو تحديدها صعبا، وهي غالبا ما تكون ذاتية الاختيار. و "موافقتها" على شروط ولاية حفظ السلم قد تعطى وتُسحب؛ وقد يكون قادة الفصائل غير قادرين على السيطرة على أتباعهم؛ ويمكن إجبار المحافظين على السلم على الاختيار بين الاستسلام أمام الانتهاكات المدمرة لولاية ما، وردود الفعل العنيفة التي هم غير مجهزين للقيام بها.

وكما أشار إليه الأمين العام، تفضي هذه الظروف إلى قيام مخاطر كبيرة للمحافظين على السلم. فهي تعقد احتمالات نجاح البعثة، وقد تسفر عن بعثات تفشل في الوفاء بالتوقعات. والحقيقة أننا سنستمر في مواجهة حالات نريد فيها القيام بحفظ السلم وفقا للقواعد التقليدية، ولكن حيث لا ضمانة بأن العمليات التي تنفذ على هذا المنوال ستكون كافية.

إن البعثة التي انتهت مؤخرا بنجاح في موزامبيق، قد تساعد، مع ذلك، في توضيح هذا الشأن. فإن الممثل الخاص للأمين العام، القادر والنشط للغاية، تلقى المساعدة من مجتمع مانح جيد التنظيم ومحكم التنسيق راغب في تقديم المساعدة في نقاط رئيسية، عن طريق نشاط دبلوماسي مكثف من جانب حفنة من البلدان المؤثرة التي لها علاقات طويلة الأمد مع الأطراف، ومن جانب اتحاد المنظمات غير الحكومية القوي والداعم.

وبصورة أعم، إن تجربة الأمم المتحدة في أنغولا والصومال وليبريا وأماكن أخرى توحي بإجراء تعديلات إضافية في الأساليب التكتيكية. وأحد هذه الأساليب ينبغي أن يكون الرغبة في تأخير البدء ببعثة ما حتى يقبل الأطراف لفترة تجريبية بخطوات عسكرية وسياسية نحو تسوية تفاوضية، وتحترمها، والتحسينات في تشكيل بعثات حفظ السلم وفي الموارد المتاحة لها، وهي البعثات المعنية بالصراعات داخل الدول، مطلوبة أيضا من أجل زيادة قدرتها السياسية بينما يجري خفض العناصر العسكرية المكلفة والأقل خطورة في بعض الأحيان.

إن هذا قد يعني، بكلام أعم، الحاجة إلى عدد أكبر من المراقبين والآخرين الذين يتمتعون بمهارات اختصاصية، وعدد أقل من الجنود المشاة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل تلقي البعثات الدعم الكافي في مجالات المواصلات، والاتصالات، والسوقيات بغية ضمان حدوث ردات فعل في الوقت المناسب وصحيحة على التطورات التي تبرز.

وثمة درس هام آخر يستخلص من السنوات الأخيرة هو الحاجة إلى الشدة في اتخاذ القرار عندما نقرر البدء بعملية سلم وكيفيتها. فعلى مدى السنوات الماضية، بدأ مجلس الأمن، بدعم قوي من حكومتي، يطرح أسئلة محرجة عن التكلفة، والولاية، والمدى، والأخطار، والفترة لعمليات مقترحة قبل بت المجلس فيها.

إن الهدف يرمي إلى كفالة أن يكون لبعثات الأمم المتحدة أهداف واقعية، وأن يكون المحافظون على السلم مجهزين على النحو المناسب، وألا تهدر الأموال وأن يمكن تحديد نهاية لعمل الأمم المتحدة. والسياسة الجديدة تعمل بصورة صحيحة، وقد أسفرت عن عمليات أقل وأصغر، وإدارة أفضل للعمليات القائمة.

إن نجاح سياستنا هو نتيجة العمل الشاق الذي قامت به الدول الأعضاء، ومجلس الأمن والأمين العام. وينبغي لجميعنا أن نشعر بالسرور. ولكنني أعتقد أيضا أنه يتعين علينا أن نعمل بجد أكبر لتقديم تحديد أوضح للإدارة والمسؤوليات لكل من مجلس الأمن والأمين العام في مجال عمليات السلم.

وينبغي ألا يكون هناك شك في مسؤولية مجلس الأمن عن عمليات السلم. ولا يمكنني أن أقبل عبارة الأمين العام القائلة بأن مجلس الأمن منخرط في الإدارة الجزئية لأنه يسعى إلى معلومات عن عملية للسلم. فالمجلس مسؤول عن إيجاد عمليات للسلم، وتوسيعها، وتبديلها إذا لزم الأمر، وعن إنهائها إذا أراد ذلك. ولا يمكن أن تتخذ تلك القرارات إلا على أساس معلومات كاملة، ودقيقة، وفي الوقت المناسب تقوم

الأمانة العامة بتوفيرها. وينبغي ألا يكون هناك شك في توفير هذه المعلومات.

وكما أشرت إليه في ملاحظاتي الأساسية، يجب علينا أيضا أن نتحفظ على أي إيحاء بأن كل مرة تنجح فيها عملية للأمم المتحدة يكون الفضل للأمم المتحدة بوصفها منظمة، ولكن عندما تتخبط البعثة بالمشاكل، يكون الخطأ من الدول الأعضاء.

وثمة مجال هام ثالث لتجربة الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة تتعلق بالاستعمال الصحيح للقوة من جانب المحافظين على السلم التابعين للأمم المتحدة. وورقة الأمين العام تؤكد، ونحن نوافق معها بالكامل، على أن حفظ السلم وإنفاذ السلم ليسا نقطتين متجاورتين.

إن التحدي الذي يتمثل في حفظ السلم يختلف اختلافا كبيرا عن التحدي الذي يتمثل في تهيئة بيئة آمنة في خضم الصراع الجاري، وهو أسهل منه إلى حد بعيد. فالسابقة التي أحدثتها قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة، حيث أعطيت مهام إنفاذ السلم إلى قوة مسلحة تسليحا خفيفا ومجهزة لحفظ السلم فحسب ينبغي ألا تتكرر. بدلا من ذلك، قد يستمر المجلس، في بعض الأحيان، في البحث عن منظمات اقليمية أو عن دول أعضاء فرادى أو ائتلافات مخصصة عندما يكون المطلوب إنفاذ السلم. والعمل الفرنسي الذي جرى مؤخرا في رواندا قد ساعد على استقرار الحالة هناك وأنقذ آلاف الأرواح. وفي هايتي، أعادت القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة إحلال النظام الديمقراطي، وخففت من حدة الأزمة الإنسانية، وأوجدت بيئة مستقرة وآمنة.

ومن الضروري طبعا عندما يتوجه المجلس إلى دول أعضاء فرادى أو ائتلافات، أن يستبقي القدرة على رصد هذه العمليات لكفالة أنها تجري وفقا للمبادئ الدولية المقبول بها.

إن ورقة الأمين العام تبحث بإيجاز عنصرا واحدا فقط من العمل الإنفاذي الذي يستحق مزيدا من النظر ألا وهو تعاون الهيئات العسكرية الإقليمية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، من قبيل قوة الأمم المتحدة للحماية. ونظرا للخبرة المكتسبة، من المهم أن نعمل معا لوضع اجراءات يعتمد عليها ترمي إلى جعل هذا التعاون أكثر سلاسة وفعالية دعما لأهداف المجلس.

وثمة أداة أخرى محتملة لحل الصراعات هي بناء السلم، أي استعمال التدابير الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو بذور الصراع. وفي حين أن الاستراتيجية هي جزء أساسي من بعثات عديدة نشأت مؤخرا ذات مهام عديدة، ومن برامج متعددة للمساعدة، فهي لم يتم تطويرها أو استغلالها بالكامل. فالعراقيل مألوفة. وقد تقاوم الحكومات المعارضة التدابير الوقائية أو استمرار دور الأمم المتحدة بعد الصراع. ويجب أن يُعمل على إقناع المنظمات المستقلة المانحة بتكييف سياساتها وبرامجها. وعندما يصبح بناء السلم عنصرا من حفظ السلم، ومهمة تنسيق أنشطة حقوق الإنسان، والمساعدة المستهدفة مثل برامج الوظائف، والإصلاحات المؤسسية القضائية وغيرها، فإن تطوير المنظمات الاجتماعية بات صعبا بالنسبة للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، عندما تنتهي بعثة لحفظ السلم ولا يوجد ممثل خاص ليعمل مركزا للتنسيق، فإن استمرار الجهود الرامية إلى بناء السلم وتماسكها يمكن أن تضيع.

ليس هناك مشكلة من هذه المشاكل لا يمكن تذليلها. ومع ذلك، ينبغي أن نكون واقعيين في توقعاتنا. فبعض الحالات قد تتطلب مساعدة أكبر مما يستطيع المجتمع الدولي أن يوفره. ولكن حتى السعي إلى تحقيق أهداف واقعية يتطلب إعادة تنظيم للطريقة التي يستجيب بها المجتمع الدولي لشواغل تتعلق بالأمن.

ويجب علينا أن نوسع مدى المسائل ذات الصلة ونزيد الخيارات لمعالجتها. والخطوة المتواضعة ولكن الهامة التي اقترحتها قبل حوالي ١٨ شهرا تتمثل في اكتشاف آلية بحيث تمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمل بالشراكة مع مجلس الأمن لتحديد التوترات الاقتصادية والاجتماعية والتصدي لها على نحو أفضل قبل اندلاع الصراع أو بعد نهايته.

إن ورقة الأمين العام تتضمن أيضا بحثا قيّما لاستعمال مجلس الأمن الجزاءات الاقتصادية. وحكومتي تشاطر القلق المعرب عنه في الورقة بشأن الرغبة في تجنّب أو تخفيف الآثار غير المقصودة والضارة التي تترتب على الجزاءات. وينبغي أن يذكر مع ذلك بأن كل نظام للجزاءات يوافق عليه المجلس يسمح بإيصال الإمدادات الإنسانية. وإذا كانت هناك معاناة إنسانية

نتيجة للجزاءات، فلتلق اللوم على حيث يجب، لا على مجلس الأمن بل على الحكومة التي دفعتنا سياساتها إلى التصرف.

إن الإجراءات الموضوعة للتخفيف من الآثار غير المقصودة المترتبة على الجزاءات ينبغي ألا يُسمح لها بأن تعيق آثارها أو تخفف منها بحيث تجعلها دون جدوى بوصفها وسيلة للتأثير على سلوك حكومة ما تقوم بتحدي المجتمع والقانون الدوليين. والجزاءات قد تكون أداة فظة، ولكنها يمكن أن تكون أداة مفيدة، لأنها أقل فظاظة من الأداة البديلة التي هي استعمال القوة العسكرية في غالب الأحيان.

وتأمل حكومتي أن تكون الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فاتحة تحسينات متواصلة في قدرة الأمم المتحدة الشاملة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلم وإدارتها. لقد أنجز الكثير على مدار السنتين الماضيتين. ولدينا الآن بالمقر موظفون معززون ومكاتب للعمليات وللتخطيط والدعم، ومركز للأحوال يعمل على مدار الساعة، ووحدة للتدريب، ووحدة للسياسة والتحليل، ودائرة لتخطيط البعثات، وترتيبات احتياطية لحفظ السلم، وقاعدة لتوجيه الدعم اللوجستي، ومستودع للمخزونات.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، ما زلنا بحاجة إلى تقدم كبير آخر. أما الاستعداد، وكما أثبتت تجربتنا المحزنة في رواندا، فهي أمر آخر. وفي هذا السياق، تتساءل حكومتي عما إذا كانت قوة الرد السريع المقترحة في ورقة الأمين العام هي مسار العمل الصحيح في هذه المرحلة. إن تخصيص قوات وطنية مقصورة على هذا الغرض قد ينجم عنه تكاليف مستمرة باهظة تقابلها فائدة لا تذكر نسبيا.

إلا أننا نرحب فعلا بالجهود التي ترمي إلى القضاء على التأخيرات المكلفة في وزع بعثات الأمم المتحدة بمجرد الإذن بها. ونؤيد، على سبيل المثال، إنشاء فريق بالمقر قابل للوزع السريع، ووحدة مركبة أولية للدعم السوقي، وبذل جهد لتطوير قدرة دائمة للشحن عن طريق التعاقد.

كما نتطلع إلى تحسينات في نوعية قوات الأمم المتحدة واستعدادها، عن طريق المبادرات الإقليمية والترتيبات التعاونية الثنائية، وإلى تحسين دعم الشؤون العامة للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم في الميدان. وقد أبرزت اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلم الحاجة إلى اتخاذ اجراءات في العديد من هذه المجالات.

وإلى جانب هذه التعزيزات في قدرة حفظ السلم، يلزم اتخاذ خطوات أخرى لضمان الاستخدام الأكفأ للأموال المخصصة لحفظ السلم. وبصفة خاصة، لا بد من توحيد تكاليف الأفراد، وتحسين نظم التحكم في تكاليف بعثات حفظ السلم والمساءلة والمشتريات.

إن مسألة التمويل حيوية بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها في مجال السلم والأمن. وأحد الأبعاد الهامة لهذا الموضوع يتصل باعتماد النفقات لبعثات حفظ السلم الجديدة. ومنذ عام ١٩٩٢، ما فتئ الأمين العام ومجموعات من الدول الأعضاء يؤكدون على الحاجة إلى تبسيط عملية تمويل المرحلة الأولية بطريقة تحافظ على حق المساءلة، وفي الوقت نفسه تتجنب التأخيرات المكلفة والخطرة في بدء البعثات.

وهذا الأمر سيظل أساسيا؛ وينبغي اتخاذ إجراء بشأنه هذا العام. كما نأمل أن نرى مزيدا من التقدم نحو جعل ميزانيات حفظ السلم سنوية، ووضع ميزانية موحدة لجميع أنشطة حفظ السلم.

وفي هذا السياق، وكما أوضحت حكومتي في بيان مفصل أمام الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فإن الولايات المتحدة ستعمل مع الأعضاء الآخرين لاستنباط نظام أكثر عدلا وموثوقية لتمويل حفظ السلم، بما في ذلك تخفيض حصة الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة.

هذه الملاحظات عن دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن لن تكتمل دون التأكيد على الأهمية التي تعلقها حكومتي على مسألة الانتشار. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية الذي لا غنى عنه لضمان بيئة أكثر استقرارا.

لقد بدأ سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، وهي اليوم، بضمها ما يقرب من

١٧٠ طرفا، أهم اتفاق لتحديد الأسلحة يجري التقيد به على نطاق عالمي. وهي بهذه الصفة تمثل الحاجز القانوني والسياسي الدولي الرئيسي أمام الانتشار النووي. وأملي أن تنضم البلدان الممثلة هنا اليوم إلينا في إعطاء أقوى دعم للمعاهدة في المؤتمر الاستعراضي المقبل، بالتصويت لصالح تمديدها غير المشروط. فلا يوجد ما هو أكثر منها فعالية في تعزيز السلم والاستقرار العالميين.

وفضلا عن ذلك، وكما يوضح الأمين العام في تقريره، فإننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات للسيطرة على انتشار الأسلحة التي قد تقتل بأعداد أقل ولكنها تسهم إسهاما هائلا فيما نشهده اليوم من عنف ودمار في أنحاء عديدة من العالم. وفي هذا الصدد، رحبت حكومتي بحرارة بقرار الجمعية العامة الذي يطالب بفرض حظر اختياري عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد، والقضاء عليها في نهاية المطاف.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشير إلى نقطة يجري إغفالها في بعض الأحيان. فلئن كان من الشائع الكلام عن الزيادة الجذرية التي حدثت في عمليات حفظ السلم ابتداء من مطلع عام ١٩٩٢، فالحقيقة هي أن ذلك النمو تباطأ واستقر. ففي عام ١٩٩٤، وصل العدد الإجمالي لأفراد حفظ السلم إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٠ فرد. ولكن في غضون السنة الماضية صوت مجلس الأمن لإنهاء ثلاث بعثات، ولم يُشرع في عمليات جديدة كبرى، وبحلول نهاية العام انخفض عدد أفراد حفظ السلم إلى ٠٠٠ ٦٣. وما يقرب من ثلثيهم موزوعون حاليا في عمليات للسلم في يوغوسلافيا السابقة. وأكثر من نصف البعثات الحالية تتألف من أقل من ٢٠٠ من المراقبين أو القائمين على حفظ السلم.

وأنا أؤكد على هذا الاتجاه لا لأننا نتوقع أن تنخفض قوات وتكاليف حفظ السلم إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ. وعلى كل، فإن البعثة الوشيكة في هايتي والبعثة المحتملة في أنغولا ستعكسان مسار هذا الانخفاض بصفة مؤقتة. ولكنني أريد أن أشدد على أن مجلس الأمن بعد أن تعلّم بعض الدروس بشأن عمليات حفظ السلم الناجحة، أصبح أكثر تصميما على تطبيق تلك الدروس على الاقتراحات الخاصة بإنشاء بعثات جديدة أو تمديد البعثات القائمة.

وفي الوقت ذاته، ثمة أدوات وخيارات جديدة بدأت تظهر، مثل العمل الوقائي والدبلوماسية الوقائية والمبادرات الإقليمية داخل إطار الأمم المتحدة، وبعضها كان فعالا.

وهذا هو الاتجاه الذي أراه للمستقبل: مجتمع دولي لديه خيارات أكثر وأفضل لاجراءات السلم والأمن، بينما يوفر دعما موثوقا به للاجراءات التي يطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بها.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إنني أنصتُ بعناية إلى تعليقات أعضاء المجلس الآخرين، وسأنصت إلى تعليقات أعضاء آخرين عصر اليوم. وآمل أن تستمر مناقشتنا لحفظ السلم في الجلسات العامة، مثل هذه الجلسة، وفي المشاورات غير الرسمية. ومن الواضح أن هذه المسألة أيضا ستظل تحظى من حكومتي باهتمام كبير. وسنواصل حوارنا الوطني. وإنني ملتزمة بأن أعمل في سبيل الوصول بهذه المناقشات إلى أفضل نتيجة ممكنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يزال على قائمتي العديد من المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، وبعد موافقة المجلس، سأرفع الجلسة الآن. وسيستأنف المجلس نظره في هذا البند الساعة ١٥/١٥.

عـُلقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠